مجلس النواب الـ17
استعادة الثقة واستنهاض الدور

مرصد البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

www.jpm.jo
مرصد البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor

مجلس النواب السابع عشر:

استعادة الثقة واستنهاض الدور

ساهم في إعداد هذا التقرير:
حسين أبورمّان
هالة سالم
صبا عمارة

استند إعداد هذا التقرير إلى عدة تقارير صادرة عن مرصد البرلمان الأردني ساهم فيها مجموعة من الباحثين

آذار/ مارس 2015
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٥/٣/١٣٧١)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-427-45-0 (ردمك)

إخراج فني:
محمد مجاهد

تصميم الغلاف:
دار الفن

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

تنويه

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن مركز القدس للدراسات السياسية

مركز القدس للدراسات السياسية

مكتب عمان

7، شارع حيفا، جبل الحسين - عمان
ص. ب: 213566 عمّان 11121 الأردن
هاتف: 5633080-6-962+
فاكس: 5674868-6-962+
البريد إلكتروني: amman@alqudscenter.org
الموقع إلكتروني: www.alqudscenter.org

مكتب بيروت

شارع الحمرا - عمارة الميزان، الطابق السادس
ص. ب: 6684-113
هاتف: 750282-1-961+
فاكس: 750281-1-961+
البريد إلكتروني: beirut@alqudscenter.org
الموقع إلكتروني: www.alqudscenter.org

المحتويات

مقدمة ---------- 5

الباب الأول

خلاصات وتوصيات مستمدة من تقارير مرصد البرلمان الأردني ---------- 7

أولاً: مأسسة عمل الكتل النيابية والنهوض بدورها في عمل مجلس النواب 7

ثانياً: تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب 10

ثالثاً: تطوير مدونة السلوك النيابية ودعوة المجلس لإقرارها 12

رابعاً: تطبيق الشفافية في عمل مجلس النواب وعلاقته بالرأي العام 13

خامساً: مراجعة لبعض مجالات عمل مجلس النواب 15

الباب الثاني

تقرير عن نتائج استطلاع الرأي بخصوص القضايا النيابية المهمة ---------- 21

أولاً: الكتل النيابية 22

1. أسماء الكتل النيابية: 22
2. الكتل الأقرب للمواطنين: 23
3. أنشط الكتل النيابية: 23
4. المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين: 24
5. المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين: 24
6. الخلاصات: 25
7. التوصيات: 26
8. المبادرات البرلمانية: 26

ثانياً: اللجان الدائمة 26

1. معرفة أسماء اللجان: 27
2. المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين: 27
3. المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين: 27
4. الخلاصات: 28
5. التوصيات: 29

ثالثاً: القوائم الوطنية 29

1. هل تميز أداء نواب القوائم الوطنية عن نواب الدوائر المحلية؟ 29
2. درجة رضا المواطنين عن أداء نواب القوائم الوطنية: 30

المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين: 30
المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين: 31
3. درجة متابعة المواطنين لأخبار نواب القوائم الوطنية: 33
المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين: 33
المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين: 34
رابعاً: مؤشرات الرضا عن أداء المجلس 35
1. النواب الأكثر إعجاباً بهم والأكثر بروزاً في الإعلام: 36
2. أهم القوانين التي أقرها مجلس النواب: 37
3. الرضا عن أداء المرأة في مجلس النواب: 39
4. تقييم أداء نواب الدائرة الانتخابية في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للدائرة: 40
5. دور مجلس النواب في ضبط الإنفاق الحكومي العام: 40
6. درجة الرضا عن منح مجلس النواب الثقة لحكومة د. عبدالله النسور 41
7. درجة الرضا عن دور مجلس النواب في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها 41
8. درجة الرضا عن دور مجلس النواب في معالجة الاحتقانات الداخلية في الأردن 42
9. درجة الاعتقاد بأن الدبلوماسية البرلمانية الأردنية تلعب دوراً في تحسين العلاقات الأردنية بالدول الأخرى 43
10. التوصيات: 43
خامساً: تواصل المواطن بالنائب ومجلس النواب 44
1. متابعة المواطنين لأعمال مجلس النواب 44
وسائل متابعة المواطنين لأعمال مجلس النواب: 45
2. تواصل النواب مع المواطنين 45
3. تواصل المواطنين مع النواب 45
سادساً: مجلس النواب والمشاكل التي تواجه المواطن 47
سابعاً: علاقة الحكومة بمجلس النواب 48
ثامناً: تأثير مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات على أداء مجلس النواب 48

مقدمة

مر مجلس النواب السابع عشر بعدد من المحطات الصعبة كان أكثرها حساسية تمرير قانون التقاعد المدني الذي ألحق ضرراً بالغــاً بصورة المجلس أمام الرأي العام، لكن المجلس مرّ أيضــاً بمحطات صعبة أخرى نجح في معالجة بعضها، لكنه لم ينجح في معالجة بعضها الآخر، ومن ذلك على ســبيل المثال، حالات العنف اللفظي والجســدي التي شــهدها المجلس، وعدم إقرار المجلس لمدونة سلوك نص عليها النظام الداخلي للمجلس.

إن الحقيقة التي لا يجب أن يختلف عليها اثنان هو ضرورة التفريق بين مجلس النواب كمؤسسة تشريعية، وذراع من أذرع الدولة الأردنية بما يمثله كأحد ركني النظام النيابي الملكي، وبين الأداء النيابي سواء الفردي أو الجماعي من خلال الكتل أو اللجان. ففي حين يبقى الأداء خاضعاً للنقد والمســاءلة بشتى الأشــكال والصور المشروعة، فإن المؤسسة التشريعية يجب أن تبقى مُصانة ومحط ثقة المواطنين.

على صعيد آخر ، فإن المجلس الســابع عشر الذي لم يكن لما يقرب من ثلثي عدد أعضائه تجربة نيابية ســابقة، بحاجة إلى العناية والدعم والتطوير المســتمر من أجل الارتقاء بدوره وأدائه، ويشكل انقضاء دورتين تشريعيتين من عمر المجلس مناسبة لمراجعة أداء المجلس وهيئاته المختلفة وفي مقدمتها، الكتل واللجان النيابية.

ويقدم مركز القدس في هذه الدراســة، حصيلة تقاريره التي أعدها على امتداد العامين الماضيين بخلاصاتها وتوصياتها، ونتائج اســتطلاع رأي أعده مؤخراً لعينة وطنية واسعة كأساس لهذه المراجعة التي نريدها بوصلة تحديد اتجاه لاستعادة الثقة بدور المؤسسة النيابية وللارتقاء بدورها التشريعي والرقابي والتمثيلي تحت العناوين التالية:

1

الباب الأول
خلاصات وتوصيات مستمدة من تقارير مرصد البرلمان الأردني

أولاً: مأسسة عمل الكتل النيابية والنهوض بدورها في عمل مجلس النواب

تقديم

تستند الخلاصات والتوصيات الواردة في هذا القسم إلى أربعة تقارير أعدها مرصد البرلمان الأردني، وتشمل تقريراً حول أداء مجلس النواب السابع عشر في الدورة غير العادية، وتقريراً حول أداء المجلس في الدورة العادية الأولى، إضافة إلى تقريرين متخصصين بموضوع الكتل النيابية؛ الأول بعنوان «قراءة في حراك الكتل النيابية»، وتم إعداده في الدورة العادية الأولى بعد الانتهاء من انتخابات المكتب الدائم ورئاسات اللجان الدائمة، والثاني وهو تقرير موسع بعنوان «تقرير حول الكتل النيابية»، وأعد في نهاية مسيرة الدورة العادية الأولى بما فيها الدورتان الاستثنائيتان لتلك الدورة.

الخلاصات

- لم تضع معظم الكتل النيابية برامج سياسية لتسترشد بها في عملها، وحتى الكتل التي وضعت لنفسها برامج، لم تستند إليها في عملها، وبالتالي غاب عن بيئة عمل الكتل أحد أهم العناصر التي كان من شأنها أن توحد السلوك النيابي لأعضاء الكتلة وتوجهاتهم.

- الالتفاف على الصعوبات التي تواجهها الكتل في مجال توحيد مواقف أعضائها تجاه التصويت على الثقة بالحكومة والموازنة العامة والتشريعات والقرارات المختلفة بـ «تعويم» عملية التصويت، أي تصويت كل عضو كما يحلو له.

- لم تؤسس الكتل النيابية لنفسها كهيئات جماعية دوراً رقابياً محدد المعالم، برغم أن عدداً منها قد نفّذ أنشطة تمثلت بزيارات إلى محافظات وألوية ووزارات ودوائر حكومية ومؤسسات عامة للاطلاع على أوضاعها، لكنها لم تشتق من ذلك أسئلة أو استجوابات أو اقتراحات برغبة توجهها للحكومة أو تناقشها على الأقل مع الحكومة أو الوزراء المعنيين أو تطرحها تحت القبة ضمن بند ما يستجد من أعمال أو غيره.

- لم تسهم الكتل في تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب بما يكفل مزيداً من المأسسة لعملها، ومن ذلك مثلاً الاعتراف بحقها في توجيه الأسئلة النيابية للحكومة، والتزام المكتب التنفيذي بتشكيل اللجان الدائمة وفق مبدأ التمثيل النسبي للكتل النيابية والمستقلين.

- لم تعرّف الكتل النيابية بأنشطتها بطريقة فعّالة، إذ لا تكفي الإشارة إلى الزيارات التي نفّذتها وإلى وجهتها، بل كان يمكن أن تصدر بيانات تتحدث فيه عن استخلاصاتها وماذا تنوي أن تعمل لمعالجة مظاهر الخلل التي اطلعت عليها.

- ابتعدت معظم الكتل عن الاهتمام بالقضايا المحلية العامة، وأبدى بعضها فقط اهتماماً محدوداً بقضايا عامة محددة، إلا أنه لم يرتق إلى حد تبني تلك القضايا بشكل كتلوي، والدفاع عنها تحت قبة المجلس، ودعوة الحكومة لتنفيذ مطالبها.

- هلامية الكتل النيابية في المجلس النيابي السابع عشر بسبب ضعف الحضور الحزبي في مجلس النواب، وضعف القوائم الوطنية سواء من حيث عدد المقاعد التي خصصت لها (27 مقعداً) أو من حيث عدد الفائزين ضمن القائمة الواحدة (قائمة فازت بثلاثة مقاعد، وقائمتان فازت كل منهما بمقعدين)، وهذا يكشف عن حجم الأثر السلبي لقانون الانتخاب على وضعية الكتل النيابية، وسيادة مناخ العمل الفردي في السلوك النيابي.

- غياب المتابعة لآلية عمل الكتل ولتطور أوضاعها وأنشطتها، وتوثيق كل ذلك ، سواء من قبل الكتل نفسها أو من قبل الأمانة العامة لمجلس النواب.

التوصيات

توصيات عامة

- إجراء تغييرات جذرية وعميقة على قانون الانتخاب يتم بموجبها إعادة النظر في القانون الحالي بما يؤمن وصول كتل سياسية متوافقة سياسياً وفكرياً إلى قبة التشريع، الأمر الذي من شأنه تقوية بنيان الكتل النيابية وجعلها أكثر حضوراً وأعمق أثراً، ويخرجها من الشكل الحالي إلى شكل تكون بموجبه قادرة على عقد مشاورات مع الرئيس المكلف وتشكيل حكومات برلمانية، وبالتالي تقوية بنيان الكتل وجعلها أكثر قوة وحضوراً.

- التزام المكتب التنفيذي بتوزيع النواب على اللجان الدائمة وفق مبدأ التمثيل النسبي للكتل النيابية، واللجوء إلى التوافق فقط لمعالجة الصعوبات التي قد تبرز في تطبيق هذا المبدأ، وذلك لتكريس تقليد جديد مفاده أن عضوية اللجنة الدائمة ليست شأناً شخصياً إنما هي ترجمة لانتماء الأعضاء لكتلهم النيابية، وهو ما يتطلب تعديل المادة (61) من النظام الداخلي لتحقيق هذه الغاية.

- توسيع مجال توجيه الأسئلة النيابية ليشمل الكتل النيابية تعبيراً عن الاعتراف المؤسسي بها وبحقها في المساءلة كهيئة جماعية، وهذا يتطلب إجراء تعديل على النظام الداخلي في أول فرصة ممكنة، حتى لا يتم رفض الإجابة عن أسئلة الكتل النيابية بحجة عدم النص عليها في النظام الداخلي للمجلس.

- تعديل الفصل المتعلق بالكتل النيابية والائتلافات، بحيث يتم وضع ضوابط أكثر تشدداً على الكتل من حيث الالتزام بنظامها الداخلي ومبادئها العامة، وتوفير أعمال السكرتارية لها بالطريقة نفسها التي تتم لدى اللجان النيابية.

- تفعيل نصوص النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب من حيث متابعة الانسحابات والاستقالات من الكتل النيابية، وتفعيل العقوبات التي نصّ عليها النظام الداخلي من خلال حرمان العضو من السفر في حال الاستقالة من الكتلة.

- تخصيص مكتب خاص لكل كتلة في مبنى المجلس، ووضع اسم الكتلة عليه، وتخصيص سكرتير (موظف) من الأمانة العامة لكل كتلة، مهمته متابعة عملها، وتدوين كل ما يتعلق بها، وبياناتها، وزياراتها ونشاطات أعضائها تحت القبة وخارجها.

- إيجاد سجلات خاصة لكل كتلة تكون مودعة في مكتبها، ولدى الأمانة العامة لمجلس النواب، باعتبار أن الكتل النيابية باتت نظامية حسب النظام الداخلي للمجلس، وأصبح عملها يأتي في باب عمل المجلس بشكل عام، وبالتالي فإن التوثيق لها واجب المجلس.

- التشدد في عدم السماح لأي عضو كتلة بإلقاء كلمات في الموازنة والثقة، والالتزام بكلمة الكتلة ومحاولة إدراج ذلك كنص في النظام الداخلي.

- إدراج الأنظمة الداخلية لكل كتلة على الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس النواب، وذلك بعد تطوير الموقع الذي يعاني من تشوهات كثيرة، حتى أن النظام الداخلي الجديد ما زال لم يُرفع على موقع المجلس حتى الآن.

- تخصيص بند في المؤتمر الصحفي الذي يعقده رئيس مجلس النواب في نهاية كل دورة تشريعية لإطلاع الرأي العام على حالة الكتل وتطورها العام.

توصيات للكتل

- تعزيز وحدة الكتلة وتلاحمها، والإصرار على أن يكون لها مواقف واضحة في كل مفصل أساسي في مجلس النواب، وأن تخرج الكتلة من عباءة التخجيل والبحث عن مكاسب في المكتب الدائم أو اللجان الدائمة والوصول إلى التماسك والتلاحم بين الأعضاء.

- وضع رؤى وأهداف سياسية لكل كتلة غير النظام الداخلي يتم فيها تناول كل القضايا المتعلقة بالشأن العام، وتوضيح رؤية الكتلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك حتى يتسنى مساءلة أعضاء الكتلة لاحقاً عن الخروج غير المبرر عن تلك الرؤى.

- ترسيخ تقاليد التصويت الموحد لدى الكتل النيابية قدر الإمكان وخاصة إزاء القرارات الهامة مثل الثقة والموازنة وغيرها، مع كل ما يتطلبه ذلك من الكتل من جهد لتوحيد موقف أعضائها من القضايا المختلفة، كحصيلة

للمناقشات داخلها، حتى وإن قررت الكتل تعويم التصويت، حيث أن وجود موقف للكتلة يشكل عامل ضاغط معنوي على الأعضاء للتصويت الموحد، بينما تنتفي دوافع ذلك إذا لم يكن للكتلة موقف أو قرار من القضية المطروحة.

- تفعيل نصوص الوثيقة الداخلية للكتلة بشكل حقيقي، بما في ذلك بخصوص غياب الأعضاء، ودورية تشكيل مكتب الكتلة من رئيس ونائب رئيس ومقرر وناطق إعلامي.

- ضرورة وجود سجلات خاصة بالكتلة توثق عملها، وعدم الاعتماد على الشفهية في التدوين، وتسجيل كل الاجتماعات التي تعقدها الكتلة.

- الاستفادة من المكتب الإعلامي لمجلس النواب بالشكل الأمثل في الوصول للصحافة والإعلام والرأي العام لنشر ما تقوم به الكتلة من أعمال وما تصدره من بيانات، وكل ما يتعلق بعمل الكتلة.

- إنشاء موقع إلكتروني أو صفحة على الفيسبوك لكل كتلة وإدراج برنامج الكتلة ونشاطاتها فيها، وفتح باب التواصل معها.

- عقد مؤتمرات صحفية في نهاية كل دورة نيابية عادية لكل كتلة يتحدث فيها رئيسها أو ناطقها الإعلامي عن انجازات الكتلة، وماذا قدمت خلال عام، وتقديم تلك الإنجازات للرأي العام.

- تفعيل موقع الناطق الإعلامي لكل كتلة وتعزيز تواصله مع الرأي العام ووسائل الإعلام.

ثانياً: تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب

تقديم:

نجح مجلس النواب السابع عشر في بتطوير نظامه الداخلي السابق لسنة 1996، في دورته غير العادية والدورة الاستثنائية لتلك الدورة، وذلك بتبني القسم الأكبر من التعديلات التي اقترحتها اللجنة القانونية والتي أخذت بعداً إصلاحياً وتطويرياً ملموساً، وغطت المفاصل الرئيسية التي كانت بحاجة إلى تعديل. وكان مركز القدس قد أعد مشروعاً تعديلياً شاملاً للنظام الداخلي، قام بتسليمه لرئاسة المجلس وسائر الأعضاء في آذار 2013. كما أصدر بعد إقرار اللجنة القانونية لتعديلاتها على النظام الداخلي تقريراً تقييمياً لهذه التعديلات، مقترحاً بعض الإضافات والتعديلات عليها.

وأقدم المجلس لاحقاً على إجراء وجبة تعديلات أولى على النظام الداخلي الجديد لسنة 2013، غطت بعض الجوانب التي تجاهلها لدى إقرار نظامه الجديد، أو التي برزت الحاجة إليها في سياق العمل النيابي منذ بداية الدورة العادية الأولى. وأصدر مركز القدس تقريراً تقييمياً أيضاً لتعديلات اللجنة القانونية بعنوان «هل يمرر المجلس النيابي التعديلات الحسّاسة على نظامه الداخلي؟».

الخلاصات:

- أصر مجلس النواب دون مبرر موضعي في مناسبتين ؛ الأولى لدى إقرار نظامه الداخلي الجديد، والثانية لدى إجراء التعديل الأول على هذا النظام ، على رفض الأخذ بمقترح لجنته القانونية القاضي بحسم مبلغ مئة دينار من مخصصات النائب عن كل جلسة من الجلسات العامة تحت القبة يتغيب عنها دون عذر، كمدخل لمعالجة مشكلة الغيابات النيابية غير المبررة، والتي يترتب عليها عدم انعقاد بعض الجلسات أو افتقادها للنصاب القانوني، ما يربك عمل المجلس، ويضعف قدرته على أداء دوره التشريعي والرقابي بشكل كامل.

- لم يراع مجلس النواب أن اعتراف النظام الداخلي الجديد بالكتل النيابية ووضع الشروط لتشكيلها وإشهارها، لم يكن كافياً لترسيخ وجود هذه الكتل، وتكريس العمل الجماعي في أوساطها بحدود مرضية، التزاماً ببرامجها، ووحدة مواقفها من التشريعات والقرارات الهامة، الأمر الذي يفسر عدم ممارستها دوراً رقابياً بصفتها هيئات جماعية بتوجيه الأسئلة للحكومة مثلاً، وتعويم التصويت على القرارات الهامة مثل الثقة والموازنة وغيرها.

- لقد شكّل إقرار مجلس النواب لتشكيل لجان دائمة جديدة في نظامه الداخلي الجديد خطوة إيجابية عدا عن كونها ضرورية لتطوير عمل المجلس، غير أن المجلس قد تجاهل حاجته لتشكيل لجنة خاصة للأمن والدفاع، رغم أن البلاد تعيش في ظل وضع إقليمي ملتهب ومتفجر، وها قد جاء التعديل الدستوري الأخير لسنة 2014 بأبعاده الأمنية والدفاعية وما ترتب عليه من تفعيل لوزارة الدفاع ليؤكد الحاجة لتلك اللجنة.

- إن التوجه لتحويل اللجان الدائمة لمطبخ فعلي لمناقشة التشريعات، يواجه بعقبة كبيرة تتمثل بارتفاع منسوب الغياب، وعدم تطبيق النظام الداخلي على حالات الغياب التي تتجاوز ما هو مقبول، ما يترتب عليه تحول عبء العمل في اللجان على عدد محدود من الأعضاء .

التوصيات: تعديل النظام الداخلي في الاتجاهات التالية:

- وضع حل ناجع لمشكلة الغياب وإبقاء المجلس تحت ضغط «النصاب القانوني» وبخاصة من خلال حسم مبلغ مئة دينار من مخصصات النائب عن كل جلسة من جلسات المجلس أو إحدى لجانه يتغيب عنها بدون عذر مقبول، بما في ذلك كل جلسة يتقرر حرمان النائب من حضورها.

- التزام المكتب التنفيذي بتوزيع النواب على اللجان الدائمة وفق مبدأ التمثيل النسبي للكتل النيابية والمستقلين، ويتم اللجوء إلى التوافق فقط لمعالجة الصعوبات التي قد تبرز في تطبيق هذا المبدأ.

- الاعتراف بحق الكتل النيابية في توجيه الأسئلة النيابية للحكومة وتلقي الردود عليها وفق الأحكام الناظمة نفسها للأسئلة النيابية للنواب كأفراد.

* تشـــكيل لجنة نيابية دائمة جديـــدة للأمن والدفاع يتركز مجـــال عملها في مجال الرقابة عـــلى أداء وزارة الدفاع وفق الصلاحيات الجديدة الممنوحة لها والتشريعات ذات العلاقة.

ثالثاً: تطوير مدونة السلوك النيابية ودعوة المجلس لإقرارها

تقديم:

نصّ النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب في المادة (180) على اعتبار أن مدونة الســـلوك الصادرة والمصادق عليها من قبل المجلس جزء من النظام الداخلي. كما أقر المجلس تشكيل لجنة دائمة تحمل مسمى «لجنة النظام والسلوك»، وحدّد من بين مهماتها «الإشراف على تطبيق مدونة الســـلوك ودراسة أي مقترحات بشأنها»، وأعدت اللجنة «مدونة السلوك» المنشـــودة، وقدمتها لمجلس النواب الذي اتخذ قراراً غير موضوعي برفضها في دورته الاســـتثنائية الثانية للدورة العادية الأولى. وفي ضوء ذلك، أصدر مركز القدس أواخر آب 2014 دراســـة بعنوان «مدونة السلوك النيابية .. استعراض من أجل فهم التجربة الأردنية، اشتملت على خلاصات وتوصيات، نوردها فيما يلي:

الخلاصات:

* رفض مجلس النواب مشروع مدونة الســـلوك النيابية التي أعدتها لجنة النظام والسلوك، وجاء قرار الرفض بأغلبية 52 صوتاً من أصل 83 عضواً حضروا الجلسة التي صوّتت على القرار بتاريخ 25/ 6/ 2014، في الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى.

* جاء قرار رفض مجلس النواب لمدونة الســـلوك النيابية مخالفاً للـــمادة (180) من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تعتبر «مدونة الســـلوك الصادرة والمصادق عليها من قبل المجلس جزءاً من هذا النظام». وتجاهل هذا القرار أيضاً حقيقة أن المهمة الأولى للجنة النظام والسلوك النيابية الدائمة هي الإشراف على تطبيق مدونة السلوك.

* جاء رفض مجلس النواب لمدونة الســـلوك النيابية متعارضاً مع التوجيهـــات الملكية التي تم التعبير عنها صراحة في افتتاح الدورة النيابية الأولى (شباط 2013)، والدورة النيابية الثانية (تشرين الثاني 2013)، كما جاء متعارضاً مع رد مجلس النواب نفسه على خطاب العرش في هاتين الدورتين.

* برر بعض المدافعين عن قرار رفض مدونة الســـلوك موقفهم بأنهم ليســـوا بحاجة إلى وضع قواعد لسلوكهم، وبأن المدونة غير دســـتورية. لكن إلى جانب هذا الموقف غير الدقيق، اعتبر بعـــض النواب أن المدونة صيغت بلغة عامة جداً، وأن هذا سيدخل مجلس النواب في متاهة من التحقيقات لأي تصرف يتعلق بأي نائب.

* يعمل مجلس الأعيان على إعداد مدونة ســـلوك، وسيترتب على تبني هذه المدونة إحراج مجلس النواب، وربما إعادة طرح موضوع المدونة على بساط البحث.

التوصيات:

- استثمار إقرار مجلس الأعيان لمدونته للسلوك عند الانتهاء من إعدادها، لإعادة طرح ضرورة التزام مجلس النواب بإصدار مدونة سلوك نيابية جديدة.

- مواجهة الاتجاه الذي يعارض إقرار مدونة السلوك النيابية بدعوى عدم دستوريتها بدعوة مجلس النواب للتصويت على طلب استشارة المحكمة الدستورية بهذا الخصوص.

- دعوة لجنة النظام والسلوك الى تطوير مدونة السلوك التي رفضها مجلس النواب، لكسب عدد أوسع من النواب إلى جانبها تمهيداً لعرضها مجدداً على المجلس.

- أن تتولى لجنة النظام والسلوك النيابية تنظيم ورشات عمل متعددة للنواب لشرح أهمية مدونة السلوك النيابية بهدف تأمين أغلبية برلمانية لدعم مشروع المدونة.

- دعوة لجنة النظام والسلوك للأخذ بالمقترحات التالية لدى مراجعة مدونة السلوك السابقة:

  - التأكيد على حق المواطن في المعرفة وفي تلقي المعلومات وحرية انسيابها من النواب أو من المجلس باتجاه المواطنين.
  - إعادة النظر في الحصانة البرلمانية للنائب في اتجاه تسهيل الطلب القضائي بمثول النائب المشتكى عليه من قبل المواطنين أمام القضاء بدلاً من الانتظار إلى ما بعد انتهاء الدورة البرلمانية المنعقدة.
  - معالجة علاقة النائب بالمواطنين بشكل أوسع وأوضح، بحيث يلتزم النواب بالرد على شكاوى ومطالب الناخبين أو المواطنين بوضوح ودون حرج في الحالات التي لا يستطيع النائب فيها تلبية مطالبهم.
  - تأكيد ربط مدونة السلوك بمحاربة الفساد وباتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد التي وقع عليها الأردن.
  - ربط مدونة السلوك النيابية بمبدأ وقيم الشفافية والإفصاح وانسجامها مع قانون إشهار الذمة المالية.

رابعاً: تطبيق الشفافية في عمل مجلس النواب وعلاقته بالرأي العام

تقديم:

ينتمي مركز القدس للدراسات السياسية للمجموعة الدولية للمنظمات المراقبة للبرلمانات International Parliamentary monitoring organizations community والتي تضم قرابة 150 مؤسسة. وقد أصدرت المجموعة الدولية بمناسبة الأسبوع العالمي للانفتاح التشريعي مذكرة (انظر نص المذكرة في الملحق 1) تدعو فيها جميع الهيئات

التشريعية حول العالم لجعل البيانات البرلمانية مفتوحة بشـكل تلقائـي، وعرّف إعلان الانفتاح البرلماني عبارة «مفتوحة بشكل تلقائي»بأنها تعني: الإصدار الاستباقي للبيانات بصيغ مفتوحة ومنظمة مجاناً.

وأوضحـت المذكرة أن هذه المبادرات قد صُمّمـت من أجل أن تقوي وتحدث عمل الهيئات التشريعية بما يسـاعد البرلمانيين على مواجهة تراجع الثقة في مؤسسـات الحكم على مستوى العالم ، وبما يسـاعدهم كذلك على القيام بتمثيل أفضل للجمهور وانخراط أعمق معه، هذا الجمهور المواكب للتكنولوجيا المتطورة باستمرار . وأكدت المذكرة أن تبادل البيانات الاسـتباقي يعطي كلاً من البرلمانيين والمواطنين إمكانية الوصول إلى أدوات تواصل ورصد وكسب تأييد قليلة التكلفة، كما يسـاعد المنظمات غير الحكومية في التفاعل نع المسؤولين وفهم القوانين والإجراءات التشريعية التي تؤثر في حياتهم بطريقة أعمق.

وقام وفد من مركز القدس برئاسـة مدير عام المركز بتسليم هذه المذكرة إلى رئيس المجلس م. عاطف الطراونة الذي أعرب عن اسـتعداده للتعاون في مجال تعزيز الشـفافية التشريعية في عمل مجلس النواب، مؤكداً أن مجلس النواب على استعداد لتوفير المعلومات الخاصة بالأداء النيابي، إذ ليس لديه أبواب مغلقة، لكنه يسعى لتنظيم عمله على هذا الصعيد.

وكان مركز القدس قد دعا في مشروعه التعديلي الشـامل على النظام الداخلي السابق لسنة 1996، في بدايات الدورة غير العادية، إلى اعتماد منظومة الشفافية والتصويت الإلكتروني في عمل المجلس بشكل كامل، وأخذت اللجنة القانونية في تعديلاتها على النظام الداخلي السابق بهذا التوجه، غير أن المجلس قد تجاهل قرار اللجنة القانونية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني بهذا الخصوص.

الخلاصات:

- رغم أن مجلس النواب أقدم على إصدار نظام داخلي جديد أكثر تطوراً من سابقه، ورغم أن الفرصة أتيحت للمجلس أن يفتـح نظامه الداخلي للتعديل في أول دورة تشريعية بعد إقـراره، إلا أنه ما زال يتجاهل الحاجة لاعتماد منظومة الشـفافية والتصويت الإلكتروني، ولا يمكن تفسير ذلك إلا من باب «تعويم» عملية الأداء النيابي والتصويت على القرارات والشريعات المختلفة، وتغييب الشفافية عنها.

- تقضي المادة (92) في الفصل العاشر الخاص بنظام الجلسـات أن «تتلى أسـماء النواب الغائبين بعذر فالغائبين بدون عـذر ...». غـير أن هذه المادة غير مفعلة، ما يضطر رئاسـة المجلس أمام تكرار ظاهرة فقـدان النصاب القانوني للجلسات العامة من نشر أسماء النواب الحاضرين والغائبين بعذر وبدون بعذر على وسائل الإعلام.

التوصيات:

- في غير حالتي التصويت على الدستور وعلى الثقة بالحكومة، يجري التصويت باستخدام الوسائل التقنية الحديثة وإذا تعذر ذلك لأسباب فنية طارئة فبرفع الأيدي.

- إذا حصلت شـبهة حول أي تصويت جرى باستخدام الوسـائل التقنية الحديثة أو برفع الأيدي وطلب خمسة عشر نائباً على الأقل إعادة التصويت وجب إعادته.

- تتولى الأمانة العامة للمجلس إعداد سجل إلكتروني لكل جلسة يوثق ما يلي:

  - أسـماء النواب الذي حضروا افتتاح الجلسـة واختتامها، والنواب الذين غادرو الجلسـة أو تغيبوا عنها بعذر وبدون عذر.

  - أسماء النواب الذين شاركوا في مناقشة أي بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال.

  - نتائج التصويت على أي قرار مقترنة بأسماء المصوتين واتجاهات التصويت (مع، ضد، ممتنع).

  - نتائـج التصويت على التشريعات التي يبحثها المجلس مقترنة في حال التصويت على كل مادة من مواد التشريع أو على كل فصل من فصوله بأسماء النواب واتجاهات التصويت إضافة إلى التصويت على التشريع كله.

- تتيح الأمانة العامة بكل يسر السجل الإلكتروني للجلسات للمهتمين من برلمانيين وصحفيين وأكاديميين وباحثين ولمؤسسات المجتمع المدني، وبنشره على موقع المجلس الإلكتروني.

خامساً: مراجعة لبعض مجالات عمل مجلس النواب

تقديم:

أعد مرصد البرلمان الأردني عدة تقارير ودراسـات، شـخّصت بعض مظاهر الضعف في العمل النيابي، واقترحت التوصيات المناسـبة لذلك، وتتناول هذه التقارير المواضيع التالية: أداء مجلس النواب التشريعي والرقابي في الدورة غير العادية والدورة العادية الأولى، الأسـئلة النيابية، تحليل خطابات الكتل النيابية في مناقشـة الموازنة العامة لسـنة 2014 من حيث السياسـات الوطنية، ودور مجلس النواب في الرقابة على السياسـية الخارجية. ونتنـاول فيما يلي الخلاصات والتوصيات لعدد من القضايا التي وردت في هذه التقارير:

- **الأسئلة النيابية والاستجوابات:**

الخلاصات

- محدودية عدد الجلسات الرقابية التي خُصصت لمناقشة الأسـئلة النيابية والاستجوابات خلال دورتي المجلس غير العادية والعادية الأولى برغم أن النظام الداخلي ينص على تخصيص جلسـة للأسئلة والاستجوابات والاقتراحات برغبة بعد كل جلسـتي عمل على الأكثر ما لم يقرر الرئيس غير ذلك، وبرغم أن عدد الأسـئلة والاستجوابات في

هاتين الدورتين كان مرتفعاً جداً، وأن الدورة غير العادية هي أكثر الدورات في تاريخ مجالس النواب بعدد الأسئلة التي وُجهت خلالها للحكومة.

- عـدم التزام الحكومة بالإجابة عن جميع الأسـئلة النيابية دائماً ضمن الوقت المحدد وهو ثمانية أيام، وعدم ممارسـة النواب بشـكل تلقائي لحقهم في تحويل أي سـؤال لم تتم الإجابة عنه إلى استجواب إذا لم تجب الحكومة عنه خلال مدة شهر من وروده إليها.

- وجود تراخٍ نيابي في متابعة الأسـئلة والاسـتجوابات منذ توجيهها وحتى عرضها على المجلس لمناقشتها. وتتمثل أبرز ملامح التراخي النيابي في غياب نواب عن الجلسات التي تكون لهم أسئلة مدرجة على جداول أعمالها، أو عدم المطالبة بإدراج أسئلتهم واستجواباتهم على جداول الأعمال لمناقشتها.

- قيام نواب بسـحب أسئلتهم بعد تسجيلها وتحويلها رسـمياً للحكومة دون بيان الأسباب. ما يثير تساؤلات حول الهدف من ذلك، ويعزز الشـكوك بأن الهدف هو الضغط على الحكومة لتمرير خدمات أو مطالب للنائب صاحب السؤال.

- التوسع في تحويل الأسئلة إلى استجوابات لكن دون متابعة باتجاه الحصول على إجابة عنها من الحكومة، أو إدراجها على جدول أعمال المجلس للمناقشة.

التوصيات:

- التزام رئاسـة مجلس النواب بالمدة الزمنية المقررة بعقد جلسـات لمناقشة الأسـئلة «عقب كل جلستين مخصصتين للتشريع»، قدر الإمكان حتى لا يتم مراكمة الأسئلة، وبالتالي تفقد راهنيتها التي وجهت من أجلها.

- التأكيد على الحكومات بضرورة الالتزام بالمدة المقررة للإجابة عن الأسئلة النيابية وعدم تأخيرها لما لهذا التأخير من آثار سلبية على السؤال وأهميته.

- إيلاء النواب الاهتمام اللازم بالأسـئلة وعدم الإفراط في توجيهها، وحصرهـا بالقضايا المهمة، والتأكيد على حق النائب تحويل سؤاله إلى استجواب بعد مرور شهر على توجيه السؤال، إذا لم تقم الحكومة بالإجابة عنه.

- اعتبار أن النواب الذين تدرج أسـئلتهم على جداول الأعمال ويتغيبون عن الجلسـة بدون عذر مسـبق، قد اقترفوا مخالفة مزدوجة للنظام الداخلي، ودعوة المكتب الدائم عدم إدراج أسئلة لنواب متغيبين بأعذار مسبقة.

- دعوة كل نائب يقوم بسـحب سـؤال كان قد وجهه للحكومة بتوضيح أسباب سحبه للسؤال ومبررات ذلك أمام المجلس.

دور الكتل النيابية في مناقشة الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014

الخلاصات:

- ألقت جميع الكتل النيابية القائمة في الدورة العادية الأولى وعددها ثماني كتل، خطاباتها في مناقشة الموازنة العامة للدولة، وأظهرت هذه الخطابات تبايناً واضحاً، ففي حين قصرت كتل نيابية خطابها على الموازنة بشكل كبير جداً، فإن كتلاً أخرى تعاطت مع الموازنة باعتبارها مناسبة لعرض مواقفها وبرامجها.

- لوحظ في تحليل خطابات بعض الكتل أن شخصاً واحداً كتبها دون مشاركة من أعضاء كتلته، بحيث بات الخطاب يعبر بالدرجة الأولى عن آراء ومواقف كاتبه، وهو ما يعني أن كتلاً نيابية لم يجلس أعضاؤها معاً لوضع خطابهم أو لإقراره بشكل جماعي.

- تراوح عدد فروع محاور السياسات العامة التي تناولتها خطابات الكتل النيابية كما هو مبين في الجدول (1) ما بين 9–19 فرعاً من فروع محاور الأجندة الوطنية الثمانية البالغ عددها 61 فرعاً، ما يؤشر إلى محدودية عدد المحاور والفروع التي تعرضت إليها خطابات الكتل النيابية.

- تراوح عدد الفروع الذي غطته الكتل النيابية ضمن كل محور من محاور الأجندة الوطنية ما بين صفر إلى واحد كحد أدنى كما في محور التشريع والعدل الذي يشتمل على أربع فروع، وما بين 6–12 كحد أعلى في محور الاقتصاد والمال والأعمال الأكثر تماساً بموضوع الموازنة، والذي يشتمل على 15 فرعاً.

- يؤخذ على خطابات الموازنة أن محور الديمقراطية والإصلاح السياسي قد جاءت تغطيته ضعيفة، وتراوحت بين صفر إلى ثلاثة فروع، ما يؤشر إلى ضعف الاهتمام النيابي بعملية الإصلاح السياسي وتطوير العملية الديمقراطية.

الجدول (1)

فروع السياسات بحسب الأجندة الوطنية التي غطتها الكتل النيابية لدى مناقشة الموازنة العامة لسنة 2014

المحور	عدد الفروع	الإصلاح	الوسط الاسلامي	التجمع الديمقراطي	النهضة	التوافق الوطني	العمل الوطني	الاتحاد الوطني	وطن
الاقتصاد والمال والأعمال	15	9	11	12	6	8	6	6	7
الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي	10	3	2	1	2	0	0	1	3
البنى التحتية	6	1	0	2	1	1	0	1	1
التعليم والثقافة والشؤون الدينية	7	0	1	3	0	0	0	1	2
الديمقراطية والإصلاح السياسي	12	2	2	0	3	1	1	2	1
التشريع والعدل	4	0	0	0	0	0	0	0	1
الأمن والدفاع	5	0	1	0	0	0	1	1	2
السياسة الخارجية	2	1	0	1	1	0	1	1	1
المجموع	61	16	17	19	13	10	9	13	18
النسبة المئوية		% 26.2	%27.8	%31.1	%21.3	%16.4	%14.7	%21.3	%29.5

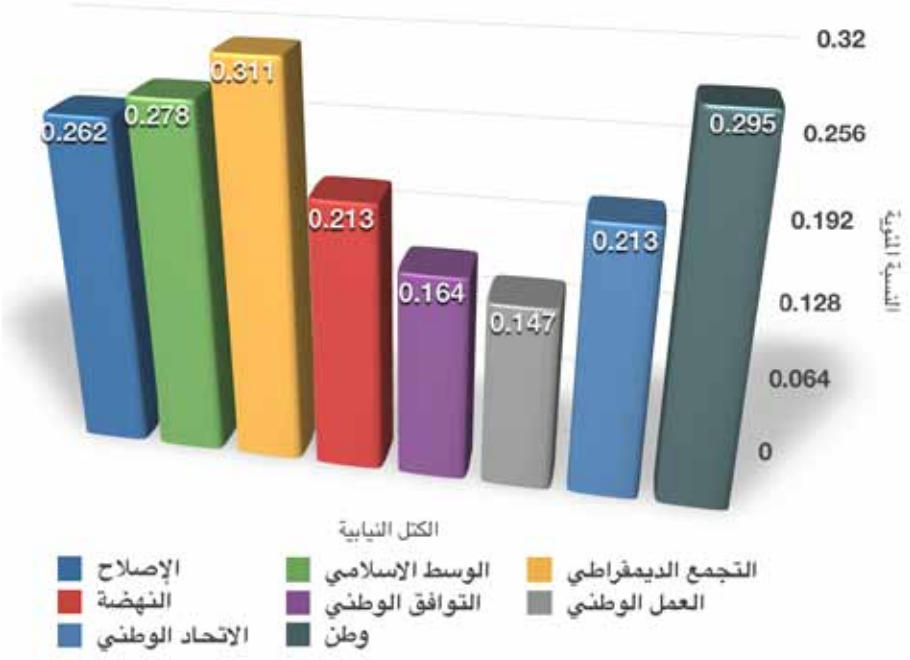

الشكل (1)

حجم تغطية الكتل النيابية لدى مناقشة الموازنة العامة لسنة 2014 للسياسات الوطنية

التوصيات:

* ضرورة أن تولي الكتل النيابية اهتماماً أكبر بخطاباتها في مناقشة الموازنة العامة بالنظر إلى أن الموازنة تعكس مجمل السياسة العامة للدولة وخاصة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تعكس الخطابات الموقف الجماعي للكتل النيابية كحصيلة للحوارات داخلها.

* يتعين على الكتل النيابية أن تدرك أن المجتمع حين يتطلع إلى مأسسة الكتل وتعظيم دورها، فإنه يتطلع إلى دور أكبر منها وأكثر وضوحاً فيما يتعلق بمسؤوليتها في دفع عملية الإصلاح السياسي إلى الأمام، وهذا ما ينبغي أن يجد ترجمته ليس فقط في توجهات الكتل بخصوص مشروع الموازنة والسياسة المالية، وإنما كذلك على صعيد التوجه نحو دمقرطة تشريعات العمل العام وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب والعمل والبلديات واللامركزية.

دور مجلس النواب في الرقابة على السياسية الخارجية

الخلاصات:

* يعتبر مجلس النواب شريكاً في تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية فيما يتعلق بعمله في إطار الاتحادات البرلمانية الدولية والعربية والإسلامية.

- يعتمد مجلس النواب على ما يسـميه عرفاً «الدبلوماسية البرلمانية» فيما يخص دوره في السياسة الخارجية، إلا ان هذه الدبلوماسية لا تمنحه صفة الشريك للحكومة ولوزارة الخارجية في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية.

- تقوم لجنة الشـؤون الخارجية في مجلس النواب بشـكل عام بـدور بروتوكولي إزاء السياسـة الخارجية، إذ تكتفي باللقاءات والاجتماعات الموسمية مع وزير الخارجية، ولا تشارك في صناعة أو توجيه السياسة الخارجية.

- بقي دور مجلس النواب قاصراً في مناقشـة السياسة الخارجية ومراقبتها، فضلاً عن عدم توفر القناعة لدى المجالس النيابية المتعاقبة بإمكانية إخضاع السياسة الخارجية للرقابة والمساءلة. ويكتفي المجلس أحياناً بعقد جلسات مناقشة عامة لقضايا سياسـية ذات أبعاد خارجية، إلا أنه يتصرف باعتبار أن قراراته غير ملزمة للحكومة، من منطلق أنها دستورياً صاحبة الولاية العامة والمسؤولة عن السياسة الخارجية.

- ظل مجلس النواب راضياً عن قيامه بدور المسـاعد في السياسـة الخارجية في القضايا المتعلقة بالعمل البرلماني الدولي والعربي والإسلامي والإقليمي والمتوسطي، لكون الحكومة لا تقوم بالتعامل مباشرة مع البرلمانات الدولية إلا من خلال مجلس النواب.

التوصيات:

- تفعيل دور مجلس النواب الرقابي ولجنته للشـؤون الخارجية على السياسـة الخارجية من خلال دور ونشاط وزارة الخارجية.

- تطوير «الدبلوماسـية البرلمانية» في خدمة المصالح الوطنية العليا؛ سواء على الصعيد الخارجي من خلال دور مبادر للجنة الشؤون الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال مبادرات نيابية أو لجان نيابية ذات علاقة.

- تفعيل لجان الأخوة والصداقة في إطار تعزيز انخراط مجلس النواب في السياسـة الخارجية وتجاوز حالة الركود التي تعاني منها هذه اللجان.

- تمسك مجلس النواب بقراراته الخاصة بالسياسة الخارجية، وعدم الاكتفاء بتقديمها للحكومة على أنها مجرد توصيات غير ملزمة، وذلك من خلال تفعيل الجانب الرقابي في حال تجاهلت الحكومة تلك القرارات والتوصيات.

2

الباب الثاني
تقرير عن نتائج استطلاع الرأي بخصوص القضايا النيابية المهمة

خلفية موجزة عن الاستطلاع:

يعتبر استطلاع الرأي العام هذا حول مجلس النواب السابع عشر وقانون الانتخابات استمراراً لسلسلة استطلاعات رأي سابقة، نفّذها مركز القدس العام 2009 والعام 2011. وتم تنفيذ هذا الاستطلاع في أيار 2014.

ويتضمن التقرير الأصلي تحليلاً شاملاً لنتائج الاستطلاع على المستوى الوطني والأقاليم والمحافظات والجنس والفئات العمرية والمستوى التعليمي والحالة الزواجية ومتوسط الدخل الشهري للأسرة والحالة العملية لأفراد الأسر في العينة.

أما الهدف الرئيسي للاستطلاع، فهو توفير بيانات موثوقة لعدد من المؤشرات الرئيسية، مثل: نسب المشاركة في العملية الانتخابية، ومؤشرات الرضا عن أداء النواب في مجلس النواب، ومؤشرات قانون الا نتخاب، والتي يمكن استخدامها لتقييم نسب المشاركة في العملية الانتخابية، وتحسين أداء مجلس النواب، إضافة إلى تحليل اتجاهات وآراء المواطنين حول أداء البرلمان وقانون الانتخاب.

وتم في هذا الاستطلاع تصميم عينة سكانية للحصول على تقديرات موثوقة للمتغيرات الرئيسية للاستطلاع على المستوى الوطني: الحضر والريف، والمحافظات الاثنتي عشرة التي تتوزع ضمن ثلاثة أقاليم، هي أقاليم: الشمال (يضم محافظات إربد وجرش وعجلون والمفرق)، والوسط (يضم محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء ومادبا)، والجنوب (يضم محافظات الكرك والطفيلة ومعان والعقبة).

وقد صممت عينة الاستطلاع استناداً إلى الإطار الذي وفرته دائرة الإحصاءات العامة من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004.

ولقــد تم تقدير حجم العينة من 1800 فرداً لتلبية متطلبات هذا الاســتطلاع وتوفــير نتائج ذات معنى على صعيد المحافظــات، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار عنــد تقدير حجم العينة بأن يكون مســتوى الدقة 95% وبخطأ معياري ±3.5% على مستوى التحليل المطلوب. هذا وقد تم جمع البيانات من الأفراد المؤهلين خلال الفترة من 3/ 5/ 2014 إلى 13/ 5/ 2014.

أولاً: الكتل النيابية

كشــف استطلاع الرأي حول أداء مجلس النواب السابع عشر، أن حوالي نصف المستجيبين، بنسبة 49.3% من مجمل العينة الوطنية يعرفون بوجود الكتل النيابية في المجلس. وبرغم أن هذه النسبة تعد متواضعة نظراً لطبيعة السؤال العامة عن المعرفة من عدمها بوجود الكتل، فإن هذا الاســتطلاع يشــير إلى أن هناك تطوراً ملحوظاً في معرفة المجتمع الأردني بوجود الكتل النيابية مقارنة مع مجلسي النواب الســابقين. ففيما اقتصرت نســبة الذي يعرفون بوجود الكتل النيابية في مجلس النواب الخامس عشر المنتخب في العام 2007 في اســتطلاع نفذه مركز القــدس العام 2009، على 16.6%، فقد ارتفعت هذه النســبة إلى 26.3% في الاســتطلاع الذي نفذه المركز أيضاً العام 2010 بخصوص الكتل النيابية في مجلس النواب الســادس عشر المنتخب في العام 2010. ويمكن أن نعزو ارتفاع النسبة بمعرفة الكتل النيابية مجدداً وبشكل كبير في الاستطلاع الحالي إلى مأسسة الكتل النيابية في مجلس النواب السابع عشر في سياق إصدار نظام داخلي جديد للمجلس في العام 2013.

1. أسماء الكتل النيابية:

أبرز استطلاع الرأي أن أسماء جميع الكتل النيابية المسجلة رسمياً في مجلس النواب معروفة لهذه الدرجة أو تلك لدى الــرأي العام الأردني. غير أن النتائج أظهرت أن هناك ثلاث كتل فقط معروفة بدرجة عالية نســبياً لدى أفراد العينة كما هو مبين في الجدول (2)، هي كتلة الوسط الإسلامي (44.1%)، تليها كتلة وطن (33.8%) ثم كتلة الإصلاح (15%). أما باقي الكتل الخمس، فقد اقتصرت معرفة المستجيبين بها على نسب تراوحت بين 6.4% (كتلة جبهة العمل الوطني)، و3.4% (كتلــة التجمع الديمقراطي)، فيما أفاد 5.2% أنهم يعرفون كتلــة التوافق الوطني، و5% كتلة الاتحاد الوطني، و3.5% كتلة النهضة.

ويذكر أن إجابات المبحوثين قد انطوت على معلومات إضافية، لم تكن جميعها بالحسبان، وأبرزها الآتي:

- ذكر المســتجيبون «المبادرة» النيابية، وملتقى البرلمانيات الأردنيات باعتبارهما كتلاً نيابية، بنسبة 5.2%، و3.3% على التوالي.
- أكد 31% من المســتجيبين أنهم يعرفون عن وجــود الكتل النيابية في مجلس النواب، غــير أنهم لم يتمكنوا من استذكار اسم أي منها.

- أفاد ما يقترب من خُمس المستجيبين (18.4%) بمعلومات خاطئة وغير مدققة عن الكتل، حيث ذكر 8.2% من العينة أسماء غير صحيحة لكتل نيابية، وذكر 5.6% أسماء كتل غير موجودة نسبوها لنواب ونائبات في مجلس النواب، فيما اكتفى 4.6% من العينة بذكر أسماء أعضاء في مجلس النواب.

2. الكتل الأقرب للمواطنين:

في إجابة المستجيبين عن سؤال حول الكتل الأكثر قرباً إلى تطلعاتهم، يبين الجدول (2) بأن كتل الوسط الإسلامي ووطن والإصلاح حافظت على الصدارة، فسجلت كتلة الوسط الإسلامي ما نسبته 15.5%، تلتها كتلة وطن بنسبة 8.6%، ثم كتلة الإصلاح بنسبة 3.4%. وتراوحت الإجابات بخصوص الكتل الباقية ما بين 1.6% لكتلة جبهة العمل الوطني، و0.6% لكل من كتل التوافق الوطني، وحزب الاتحاد الوطني، والنهضة. فيما سجلت كتلة التجمع الديمقراطي ما نسبته 0.8%. غير أن اللافت على هذا الصعيد أن 62.2% من المبحوثين أجابوا بأنهم يعتبرون بأنه ليس هناك كتلاً قريبة إلى تطلعاتهم.

3. أنشط الكتل النيابية:

في الإجابة عن سؤال يتعلق بأنشط الكتل النيابية في مجلس النواب، يبين الجدول (2) أن كتلة الوسط الإسلامي، قد حافظت على المرتبة الأولى بنسبة 15.3%، وحلت كتلة الإصلاح ثانياً بنسبة 3.5%، فيما تراجعت كتلة وطن إلى المرتبة السادسة بنسبة 0.8%. وتراوحت نتائج الكتل الأخرى بين حد أعلى بنسبة 1.3% سجلته كتلة جبهة العمل الوطني، وحد أدنى سجلته كتلتا حزب الاتحاد الوطني والنهضة بنسبة 0.6% لكل منهما. ويقابل هذه النسب المتواضعة بشكل عام، ارتفاع نسبة من لا يعتقدون بوجود كتل نشيطة (32.8%)، ومن ليس لديهم معرفة أو غير متأكدين من وجود كتل كهذه (30.9%).

الجدول (2)

نسبة المستجيبين الذي يعرفون أسماء الكتل النيابية ويرون أنها الأقرب إليهم والأكثر نشاطاً

الرقم	الكتل النيابية	نسبة من يعرفون اسم الكتلة (ترتيب تنازلي)	نسبة من يرون أن الكتلة أقرب إليهم	الكتل الأكثر نشاطاً في نظر المواطنين
1	الوسط الإسلامي	%44.1	%15.5	%15.3
2	وطن	%33.8	%08.6	%00.8
3	الإصلاح	%15.0	%03.4	%03.5
4	جبهة العمل الوطني	%06.4	%01.6	%01.3
5	التوافق الوطني	%05.2	%00.6	%00.8

الرقم	الكتل النيابية	نسبة من يعرفون اسم الكتلة (ترتيب تنازلي)	نسبة من يرون أن الكتلة أقرب إليهم	الكتل الأكثر نشاطاً في نظر المواطنين
6	حزب الاتحاد الوطني	%05.0	%00.6	%00.6
7	النهضة	%03.5	%00.6	%00.6
8	التجمع الديمقراطي	%03.4	%00.8	%01.0

4. المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين:

هناك ثلاث حالات كانت نسبة الإناث فيها تزيد على نسبة الذكور فيما يخص الإجابة عن الأسئلة الثلاث التالية التي تتعلق بالكتل النيابية: مدى المعرفة بوجود الكتل وبأسمائها، وما هي الكتل الأكثر قرباً من المستجيبين، والأكثر نشاطاً في نظرهم. أما هذه الكتل والمبادرات النيابية التي زادت بخصوصها إجابات الإناث عن الذكور، فهي: كتلة الإصلاح، وملتقى البرلمانيات الأردنيات، و«المبادرة» النيابية. فيما تنوّع المحتوى الجندري في حالة الكتل النيابية الباقية، حيث وقع هناك تبادل في زيادة نسبة الإجابات بين الذكور والإناث.

5. المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين:

نتناول فيما يلي عدداً من المؤشرات الديمغرافية فيما يخص إجابات المبحوثين عن السؤال الذي يتعلق بمدى معرفة المستجيبين لأسماء الكتل النيابية، والتي وفّرها لنا التحليل لنتائج الاستطلاع. ونحن إذ نشير إلى هذه المؤشرات هنا، فذلك من أجل مساعدة الكتل النيابية على التعرف إلى الفئات الأقل معرفة بالكتل النيابية من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والوضع المادي والحالة الزواجية ومتوسط الدخل الشهري للأسرة والحالة العملية للفرد (أي علاقته بالعمل والدخل):

بالمقارنة مع نسبة المواطنين الذي يعرفون بالكتل النيابية على مستوى المملكة، وهي: 49.3%، فقد بينت النتائج ما يلي: (انظر الجدول رقم 3)

- إن الإناث هن أقل معرفة باسماء الكتل النيابية من الذكور بفارق 13 نقطة مئوية، حيث تعرف الإناث بوجود الكتل في مجلس النواب بنسبة 42.8% مقابل 55.8% للذكور.

- إن الفئات العمرية الأقل معرفة بالكتل النيابية، هي فئة 18– 24 سنة، ويعرف أفرادها الكتل بنسبة 40.2%، وفئة 25–29 سنة، ويعرف أفرادها الكتل بنسبة 45.1%، أما باقي الفئات العمرية الأكبر سناً، فهي تعرف عن الكتل بنسبة أكبر من المعدل الوطني الذي هو 49.3%.

- إن الفئة التي مستواها التعليمي أقل من الثانوي، هي الأقل معرفة بوجود الكتل النيابية بنسبة 37.2%، وبفارق كبير جداً عن الفئتين الأخريين (ثانوي، أعلى من ثانوي) اللتين تتجاوز نسبة كل منهما المعدل الوطني.

- الفئتان اللتان سجلتا أدنى النسب فيما يخص معرفة المواطنين بالكتل النيابية حسب الحالة الزواجية؛ هما: العزّاب بنسبة 45.6%، والحالات الزواجية الأخرى (المطلقون والأرامل) بنسبة 41.8%، بينما تتجاوز نسبة المتزوجين المعدل الوطني.

- الفئات الأدنى معرفة بالكتل النيابية من حيث مستوى الدخل الشهري، هما فئتا المواطنين الأقل دخلاً، حيث سجّلت فئة الدخل «أقل من 200 دينار» ما نسبته 38.5%، وسجّلت فئة 200– 399 ديناراً، ما نسبته 46.7%، بينما تجاوزت فئات الدخل الأعلى المعدل الوطني.

- الفئات الأدنى معرفة بالكتل النيابية من حيث الحالة العملية للفرد، هما: ربات البيوت، والطلبة، حيث سجلت ربّات البيوت ما نسبته 41.5%، وسجل الطلبة ما نسبته 42.5%. كما سجل الأشخاص الذين لا يعملون لكنهم يبحثون عن عمل نسبة قريبة من المعدل الوطني هي 49.1%، بينما سجلت الفئات الأخرى: الأشخاص الذين يعملون، والمتقاعدون، والأشخاص الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل نسباً أعلى من المعدل الوطني.

الجدول (3)

المحتوى الديمغرافي لدرجة المعرفة بوجود كتل نيابية في مجلس النواب، وهي (49.3%)

المؤشر	أقل من المعدل الوطني	أعلى من المعدل الوطني
النوع الاجتماعي	الإناث	الذكور
العمر	18– 29 سنة	30– 50 سنة فما فوق
التعليم	أقل من ثانوي	ثانوي فما فوق
الحالة الزواجية	مطلق/ة، أرمل، أعزب	متزوج
الدخل	أقل من 200 – 399 ديناراً	400 – 1000 دينار فأكثر
الحالة العملية	لا يعمل ويبحث عن عمل، ربة بيت، طالب	يعمل، لا يعمل ولا يبحث عن عمل، متقاعد

6. الخلاصات:

- هناك ضعف في معرفة المواطنين بالكتل النيابية وفي متابعة أنشطتها، ويعود هذا الضعف لسببين؛ الأول هو عدم بذل الكتل الجهود الإعلامية والاتصالية الكافية للتعريف بنفسها وتوجهاتها وأنشطتها، والثاني هو ضعف الحافز لدى المواطنين في متابعة الشأن النيابي بعامة، وما يتصل بالكتل بشكل خاص.

* إن وجود الكتل النيابية، والتقدم الذي حصل في مجال مأسستها في نطاق النظام الداخلي الجديد لسنة 2013، لا يلغي حقيقة أن «الفردية» هي السمة الغالبة على علاقة النائب بمجلس النواب، ولعله من الصعب معالجة هذا الخلل بدون احتلال الأحزاب لمكانتها المفترضة في الحياة النيابية.

7. التوصيات:

* دعوة الكتل النيابية لتبني برامج منتظمة لمخاطبة المواطنين بمختلف الوسائل الإعلامية بما في ذلك عمل موقع الإلكتروني واستخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتعريف بنفسها وأدائها ومواقفها تجاه القضايا المعروضة على مجلس النواب.

* التعاون مع الأمانة العامة للمجلس لتوفير احتياجات الكتل من المساعدين الإداريين والفنيين بما يمكنها من تحسين سوية أدائها كفريق عمل.

* بذل أقصى الجهود الممكنة للتوافق على اتجاهات تعديل قانون الانتخاب بما يخدم تطور الحياة الحزبية والسياسية والبرلمانية في المملكة.

8. المبادرات البرلمانية:

تم توجيه سؤال للمستطلعين حول ما إذا سمعوا أو شاهدوا أو قرأوا أي شيء عن ائتلاف «مبادرة»، حيث أفاد 17.8% منهم بنعم، ورأى 55.8% من هؤلاء بأن عمل أو نشاط «مبادرة» يؤثر على أداء المجلس النيابي بشكل إيجابي، في حين رأى 12.4% منهم بأن عمل أو نشاط «مبادرة» يؤثر على أداء المجلس النيابي بشكل سلبي. وفي المقابل رأى 9.2% منهم بعدم وجود أي أثر إيجابي أو سلبي «للمبادرة» على أداء المجلس النيابي، وأفاد 22.6% منهم بأنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك أثر إيجابي أو سلبي.

كما تم توجيه سؤال للمستطلعين ما إذا سمعوا أو شاهدوا أو قرأوا أي شيء عن «ملتقى البرلمانيات الأردنيات»، إذ أفاد 14.4% منهم بنعم، ورأى 56.1% من هؤلاء بأن عمل أو نشاط ملتقى البرلمانيات الأردنيات على أداء المجلس النيابي له أثر إيجابي، في حين رأى 11.9% من هؤلاء بأن عمل أو نشاط ملتقى البرلمانيات الأردنيات على أداء المجلس النيابي له أثر سلبي. وفي المقابل رأى 16.8% من هؤلاء بعدم وجود أي أثر إيجابي أو سلبي لملتقى البرلمانيات على أداء المجلس، وأفاد 15.1% منهم بأنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك أثر إيجابي أو سلبي.

ثانياً: اللجان الدائمة

وفّر استطلاع الرأي للعينة الوطنية بيانات فيما يتعلق بمدى معرفة المواطنين بوجود اللجان النيابية الدائمة وبأسمائها. فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين يعرفون بوجود اللجان الدائمة 39.3% وهي نسبة متدنية جداً، آخذين بالاعتبار أن السؤال عن المعرفة بوجود اللجان هو ذو طبيعة عامة، ويستفسر فقط عمّا إذا كان المستجيب يعلم بوجود لجان نيابية

في مجلس النواب، ما يعني أن ستة من كل عشرة مواطنين لا يعرفون هذه الحقيقة البسيطة عن وجود اللجان في مجلس النواب.

1. معرفة أسماء اللجان:

لقد تضمن استطلاع الرأي سؤالاً آخر حول اللجان النيابية يطلب من المستجيبين الذي أفادوا بأنهم يعرفون عن وجود اللجان النيابية، ذكر أسماء بعض هذه اللجان، فجاءت الإجابات تتراوح بين حد أقصى هو 37.1% (اللجنة المالية)، وحد أدنى هو 1.1% (لجنة النظام والسلوك)، وباستثناء أربع لجان أخرى ذكرها المستجيبون بنسبة تفوق 10%، فإن باقي اللجان قد جاءت دون هذا المستوى. أما اللجان الأربع المشار إليها، فهي: اللجنة القانونية بنسبة 28.2%، لجنة التربية والتعليم والثقافة بنسبة 20.9%، لجنة الصحة والبيئة بنسبة 13.7%، ولجنة الشباب والرياضة بنسبة 11%.

2. المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين:

لقد بيّنت نتائج الاستطلاع أن الإناث تعرف بوجود اللجان النيابية بدرجة أقل بكثير من الذكور بفارق 13.9 نقطة مئوية، حيث سجّلت الإناث ما نسبته 32.3% مقابل 46.2% للذكور، فيما كان المعدل الوطني للإجابات على مستوى المملكة للإناث والذكور معاً هو 39.3%.

أما المحتوى الجندري للإجابات فيما يخص معرفة اسم كل واحدة من اللجان الدائمة التي ذكرها المستجيبون، فقد جاءت لتعكس ضعف معرفة الإناث بأسماء هذه اللجان النيابية، حيث جاءت نسب الإناث التي تعرف اسم اللجان أقل من نسب الذكور في ما يخص جميع اللجان العشرين ما عدا لجنة التربية والتعليم والثقافة التي زادت نسبة الإناث فيها بمقدار 3.7 نقطة مئوية، ولجان: السياحة والآثار، والتوجيه الوطني والإعلام، والنظام والسلوك التي زادت نسبت الإناث فيها بمقدار يقل عن نقطة مئوية واحدة.

3. المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين:

وفّرت نتائج الاستطلاع عدداً من المؤشرات الديمغرافية التي تتعلق بإجابات المبحوثين عن السؤال الذي يستفسر عن المعرفة بوجود اللجان النيابية، وتعرّفنا هذه المؤشرات إلى الفئات الأقل معرفة بوجود هذه اللجان من حيث العمر والمستوى التعليمي والوضع المادي والحالة الزواجية ومتوسط الدخل الشهري للأسرة والحالة العملية للفرد (أي علاقته بالعمل والدخل). ومقارنة مع نسبة المواطنين الذي يعرفون بوجود اللجان النيابية على مستوى المملكة، وهي: 39.3%، فقد بينت النتائج ما يلي: (انظر الجدول رقم 4)

- إن الفئات العمرية الأقل معرفة باللجان النيابية، هي فئة 18– 24 سنة، ويعرف أفرادها عن وجود اللجان بنسبة 29.7%، وفئة 25–29 سنة، ويعرف أفرادها عن وجود اللجان بنسبة 30.6%، أما باقي الفئات العمرية الأكبر سناً، فهي تعرف عن اللجان بنسبة أكبر من المعدل الوطني الذي هو 39.3%.

- إن الفئة التي مستواها التعليمي أقل من الثانوي، هي الأقل معرفة بوجود الكتل النيابية بنسبة 31.9%، وبفارق كبير عن الفئتين الأخريين (ثانوي، أعلى من ثانوي) اللتين تتجاوز نسبة كل منهما المعدل الوطني.

- الفئتان اللتان سجلتا أدنى النسب فيما يخص معرفة المواطنين باللجان النيابية حسب الحالة الزواجية؛ هما: العزّاب بنسبة 34.4%، والحالات الزواجية الأخرى (المطلقون والأرامل) بنسبة 29.1%، بينما تتجاوز نسبة المتزوجين المعدل الوطني.

- الفئات الأدنى معرفة باللجان النيابية من حيث مستوى الدخل الشهري، هما فئتا المواطنين الأقل دخلاً، حيث سجّلت فئة الدخل «أقل من 200 دينار» ما نسبته 26.4%، وسجّلت فئة 200– 399 ديناراً، ما نسبته 37.4%، بينما تجاوزت فئات الدخل الأعلى المعدل الوطني.

- الفئات الأدنى معرفة باللجان النيابية من حيث الحالة العملية للفرد، هي: ربات البيوت، والطلبة، والأشخاص الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، حيث سجلت هذه الفئات ما نسبته 30.4%، و33.3%. و 35.3% على التوالي، فيما سجلت الفئات التي تعمل، وتلك التي لا تعمل لكنها تبحث عن عمل، والمتقاعدون نسباً أعلى من المعدل الوطني.

الجدول (4)

المحتوى الديمغرافي لدرجة المعرفة بوجود لجان نيابية في مجلس النواب، وهي (39.3%)

المؤشر	أقل من المعدل الوطني	أعلى من المعدل الوطني
النوع الاجتماعي	الإناث	الذكور
العمر	18– 29 سنة	30– 50 سنة فما فوق
التعليم	أقل من ثانوي	ثانوي فما فوق
الحالة الزواجية	مطلق/ ة، أرمل، أعزب	متزوج
الدخل	أقل من 200 - 399 ديناراً	400– 1000 دينار فأكثر
الحالة العملية	لا يعمل ويبحث عن عمل، ربة بيت، طالب	يعمل، لا يعمل ولا يبحث عن عمل، متقاعد

4. الخلاصات:

* يوجد ضعف شديد في مستوى معرفة المواطنين باللجان النيابية وفي معرفة أسمائها. ويعود هذا الضعف لأسباب منها عدم قيام اللجان النيابية بأي جهود خاصة للتعريف بنفسها وبإنجازاتها، حيث تكتفي اللجان عادة بما تبادر

وســائل الإعلام إلى نشره عن اللجان، بينما يغيب عن اللجان تقليد تقديم تقرير تقييمي بشكل دوري حول دورها ونشاطها، ومخاطبة الرأي العام للتعريف بإنجازاتها،

- ضعف الحافز لدى المواطنين في متابعة الشأن النيابي بعامة، ومن ذلك ما يتصل باللجان النيابية.

5. التوصيات:

- يؤكــد ضعف معرفة المواطنين بعمل وإنجــازات اللجان النيابية الدائمة الحاجة لأن تبذل اللجان جهداً ملموســاً للانفتاح على الرأي العام، لا ســيما من خلال وســائل الإعلام ودعوة مؤسســات المجتمع المجتمع ذات العلاقة لمواكبة أعمالها، وذلك للتعريف بالموضوعــات المدرجة على جداول أعمالها وما تمثله من خصوصيات، وبإنجازاتها باعتبار أن ذلك هو أحد واجباتها ،وعدم انتظار أن تبادر وسائل الإعلام لتغطية أنشطتها.

- ترســيخ تقاليد المبادرة إلى عقد مؤتمرات صحفية في المنعطفات المهمة، من مثل الانتهاء من إقرار تشريعات مهمة أو في نهاية الدورة التشريعية لتقديم كشف حساب للرأي العام عن إنجازاتها.

ثالثاً: القوائم الوطنية

1. هل تميز أداء نواب القوائم الوطنية عن نواب الدوائر المحلية؟

تضمن الاستطلاع ســؤالاً حول مدى تميز نواب القوائم الوطنية عن نواب الدوائر المحلية، على مقياس متدرج من صفــر إلى 10، علماً بأن صفر يعني «غير متميز على الإطلاق»، و10 تعني «أداء متميزاً إلى درجة كبيرة»، فأجاب 28.2% من المبحوثين بتميز نواب القوائم الوطنية بدرجات من 5– 9، وهي نســبة متواضعة. مقابل 26% أجابوا بتميز القوائم الوطنية بدرجات من 1– 4.

غــير أن 30.6% من المواطنين كما هو مبين في الجدول رقم (5)، أجابوا بأن أداء نواب القوائم الوطنية غير متميز على الإطلاق، مقابل 1.2% قالوا إن أداء نواب القوائم «متميز إلى درجة كبيرة»، في حين ذكر 14.1% بأنه لا رأي لهم.

الجدول (5)

مدى تميز نواب القوائم الوطنية عن نواب الدوائر المحلية

الحالة العملية	النسبة المئوية
غير متميز على الإطلاق	%30.6
1	%05.9
2	%07.1

الحالة العملية	النسبة المئوية
3	%07.5
4	%05.5
5	%13.6
6	%06.7
7	%04.4
8	%02.7
9	%00.8
أداء متميز إلى درجة كبيرة	%01.2
لا أعرف/ غير متأكد	%14.1
المجموع	%100

2. درجة رضا المواطنين عن أداء نواب القوائم الوطنية:

سجل استطلاع الرأي نسبة رضا متواضعة عن أداء مجلس النواب السابع عشر ككل، تقل عن ثُلث المواطنين المبحوثين، وتحديداً 29.4%، علماً بأن استطلاع الرأي قد نفذ في شهر أيار 2014، أي قبل قرار مجلس النواب الخاص بالتقاعد.

لكن حينما تم سؤال المستجيبين عن درجة رضاهم عن نواب الدوائر المحلية، كانت النتيجة هي 35.3%، كما هو مبين في الجدول رقم (6)، وانخفضت هذه النسبة إلى 32.0% حينما تعلق الأمر بسؤالهم عن درجة رضاهم عن نواب القوائم الوطنية.

- **المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين:**

أظهرت نتائج الاستطلاع أن مؤشر تقييم رضا الإناث عن أداء نواب القوائم الوطنية أعلى منه لدى الذكور كما هو مبين في الجدول (4)، حيث بلغ 33.6% للإناث مقابل 30.3%، أي بفارق حوال 3.3 نقطة مئوية. والأمر نفسه ينطبق أيضاً على التقييم لأداء نواب الدوائر المحلية، حيث يزيد مؤشر الرضا عن الأداء لدى الإناث عن الذكور، حيث يبلغ 37.2% للإناث مقابل 33.4% للذكور، أي بفارق 3.8%.

الجدول (6)

درجة رضا المواطنين والمواطنات عن أداء نواب القوائم الوطنية مقارنة بالدوائر المحلية

النطاق الجغرافي/ الجنس	أداء نواب القوائم الوطنية	أداء نواب الدوائر المحلية
المملكة	%32.0	%35.3
ذكور	%30.3	%33.4
إناث	%33.6	%37.2

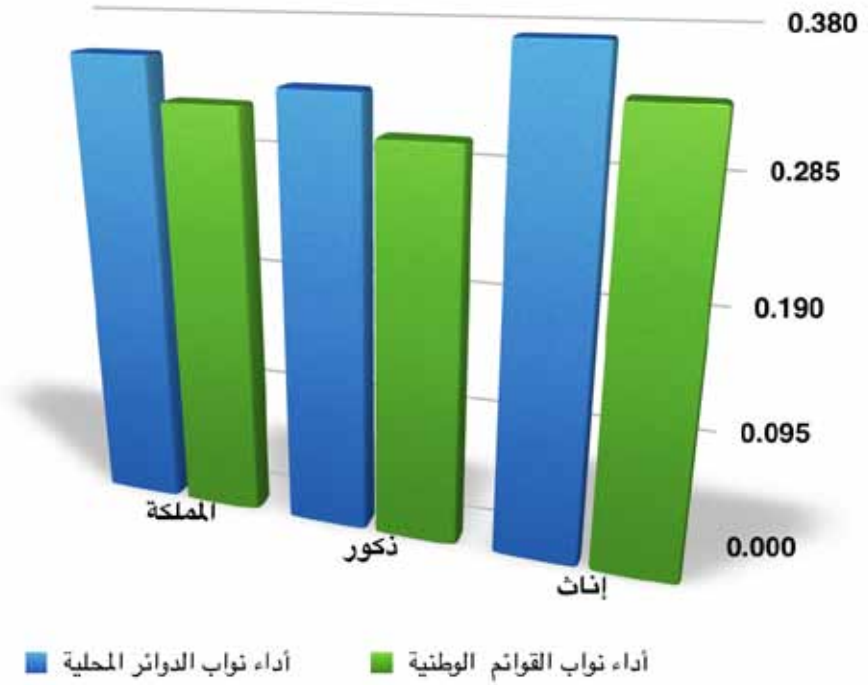

الشكل (2)

درجة رضا المواطنين والمواطنات عن أداء نواب القوائم الوطنية مقارنة بالدوائر المحلية

- **المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين:**

وفّرت نتائج الاســتطلاع عدداً من المؤشرات الديمغرافية التي تتعلق بإجابات المبحوثين عن السؤال الذي يستفسر عن درجة رضا المواطنين عن أداء نواب القوائم الوطنية، ونســتطيع من خلال هذه المؤشرات التعرف إلى الفئات الأقل والأكثر رضا عن أداء نواب القوائم الوطنية بحسب العمر والمستوى التعليمي والوضع المادي والحالة الزواجية ومتوسط الدخل الشــهري للأسرة والحالة العملية للفرد (أي علاقته بالعمل والدخل). ومقارنة مع نسبة المواطنين الذين أفادوا بأنهم راضون عن أداء نواب القوائم الوطنية، وهي: 32.0%، فقد أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (7) ما يلي:

- إن الفئـــات العمرية الأقل رضا عن أداء نواب القوائم الوطنية هي فئة 25– 29، و40–49، حيث هبط رضاهما عن المعـــدل الوطني على التوالي بمقدار 2.2، و3.6 نقطة مئوية، بينما كانـــت الفئات التي تجاوز رضاها المعدل الوطني، هي الفئات الأكثر شـــباباً، حيث زاد رضا فئة 18–24 بمقدار 6.8 نقطة مئوية، تليها فئة 50 ســـنة فما فوق، بمقدار 4.7 نقطة مئوية، ثم فئة 25– 29 بمقدار 3.9 نقطة مئوية.

- إن الفئة التي مســـتواها التعليمي أعلى من الثانوي، هي الأقل رضا عـــن أداء نواب القوائم الوطنية بفارق2.7 نقطة مئوية، بينما زاد رضا الفئتين الأخريين (ثانوي، أقل من ثانوي) عن المعدل الوطني بفارق ضعيف يتراوح بين 0.7 إلى 1.1 نقطة مئوية.

- لقـــد جاء رضا فئة المطلقين والمطلقات والأرامل عن أداء نواب القوائم الوطنية بنســـبة أقل من المعدل الوطني بلغت 4.1 نقطة مئوية، فيما ســـجّلت فئة المتزوجين والعزّاب نسباً أعلى من المعدل الوطني بفارق لا يذكر، هو على التوالي: 0.1 نقطة و0.6 نقطة.

- إن الفئتين الأقل رضا عن أداء نواب القوائم الوطنية بحســـب فئة الدخل، هما فئة الدخل الأقل من 200 دينار، وفئة الدخل الأعلى (1000 دينار فأعلى)، كما جاءت فئة الدخل المحدود (200– 399 ديناراً)، مساوية للمعدل الوطني، أما الفئتان الأخريان، فقد جاءت نســـبتهما أعلى من المعدل الوطني بفارق 1.0 نقطة لفئة 400– 599 ديناراً، وفارق 8.1 نقطة لفئة 800– 999 ديناراً.

- الفئات الأدنى رضا عن أداء نواب القوائم الوطنية بحسب الحالة العملية، هي فئة من «يعمل»، وفئة «لا يعمل ويبحـــث عن عمل»، بفارق ضعيف هو على التوالي: 2.9 نقطة مئويـــة و1.1 نقطة مئوية. أما الفئات الأخرى: ربات البيوت، والمتقاعدون، والطلبة، والأشخاص الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، فقد سجّلت نسباً أعلى من المعدل الوطني بفارق على التوالي: 0.8 نقطة، 1.9 نقطة، و5.0 نقاط، و8.9 نقطة مئوية.

الجدول (7)

المحتوى الديمغرافي لدرجة الرضا عن أداء نواب القوائم الوطنية وهي (32%)

المؤشر	أقل من المعدل الوطني	أعلى من المعدل الوطني
النوع الاجتماعي	الذكور	الإناث
العمر	30– 49 سنة	18– 29 سنة، 50 سنة فما فوق
التعليم	أعلى من ثانوي	أقل من ثانوي، ثانوي
الحالة الزواجية	مطلق/ة، أرمل	أعزب، متزوج
الدخل	أقل من 200 دينار، 600– 799 ديناراً	400– 599 دينار، 800 – 999 دينار
الحالة العملية	يعمل، لا يعمل ويبحث عن عمل	ربة بيت، طالب، لا يعمل ولا يبحث عن عمل، متقاعد

3. درجة متابعة المواطنين لأخبار نواب القوائم الوطنية:

سجل استطلاع الرأي نسبة ضعيفة جداً من المواطنين الذين يتابعون أخبار القوائم الوطنية، هي 22.3%. ولدى مقارنة درجة متابعة المواطنين لأخبار نواب القوائم الوطنية مقارنة بمتابعتهم لأخبار نواب الدوائر المحلية، تبين أن درجة متابعة المواطنين لنواب الدوائر المحلية هي ضعيفة أيضاً لكنها أعلى من متابعة أخبار القوائم الوطنية، وتساوي 31.7%، أي بفارق يزيد على 9 نقاط مئوية.

- **المحتوى الجندري لإجابات المبحوثين:**

أظهرت نتائج الاستطلاع أن مؤشر متابعة الإناث لأخبار نواب القوائم الوطنية قد جاءت أدنى من المعدل الوطني بمقدار 1.9 نقطة مئوية، في حين سجّل الذكور 1.8 نقطة مئوية أعلى من المعدل الوطني، كما هو مبين في الجدول رقم (8). والأمر نفسه ينطبق على درجة متابعة المواطنين لأخبار نواب الدوائر المحلية، حيث يقل مؤشر الإناث عن المعدل الوطني بمقدار 3.0 نقاط مئوية، في حين يتجاوز مؤشر الذكور المعدل الوطني بما يعادل 2.9 نقطة مئوية.

الجدول (8)

درجة متابعة المواطنين والمواطنات لأخبار نواب القوائم الوطنية والدوائر المحلية

النطاق الجغرافي/ الجنس	نواب القوائم الوطنية	نواب الدوائر المحلية
المملكة	%22.3	%31.7
ذكور	%24.1	%34.6
إناث	%20.4	%28.7

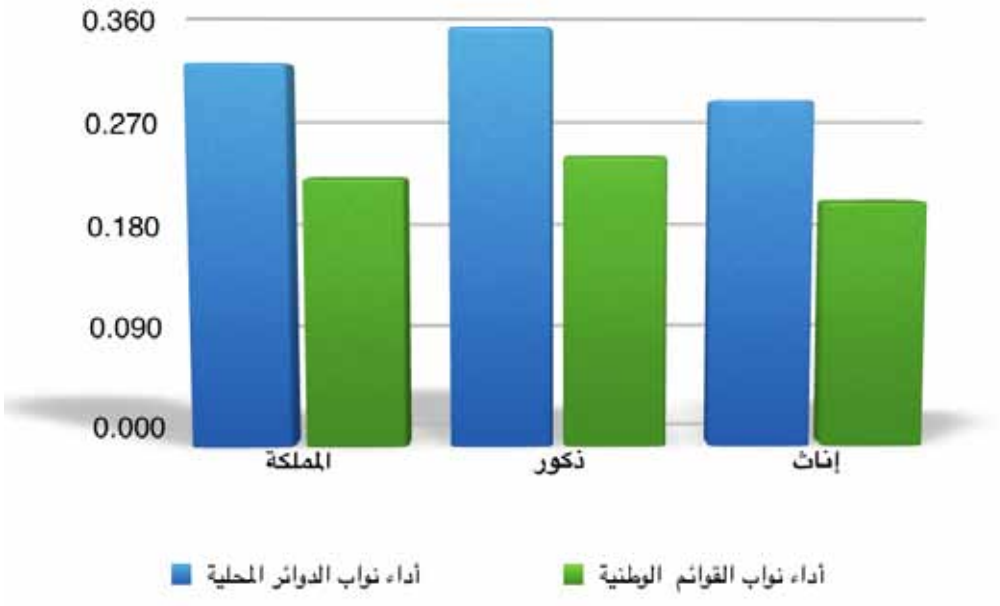

الشكل (3)

درجة متابعة المواطنين والمواطنات لأخبار نواب القوائم الوطنية والدوائر المحلية

- **المحتوى الديمغرافي لإجابات المبحوثين:**

* إن الفئات العمرية الأقل متابعة لنواب القوائم الوطنية هي فئة 18– 24، و40– 49، و30– 39، حيث هبطت نسبة متابعتهـــا عن المعدل الوطني على التوالي بمقدار 1.0 نقطة، و0.7 نقطـــة، و0.5 نقطة مئوية. أما الفئتان الأخريان: 25– 29 ســـنة، و50 ســـنة فما فوق، فقد زادا عن المعدل الوطني على التوالي بنســـبة 0.2 نقطة، و1.4 نقطة مئوية. (انظر الجدول 9)

* ســـجّلت الفئات التي مســـتواها التعليمي أعلى من الثانوي، درجة متابعة لأخبار نواب القوائم الوطنية بفارق 3.6 نقطـــة مئوية أعلى من المعدل الوطني، بينما جاءت متابعة الفئتين الأخريين (ثانوي، أقل من ثانوي) أدنى من المعدل الوطني بفارق هو 0.4 نقطة، و2.8نقطة مئوية على التوالي.

* لقد جاءت درجة متابعة فئـــة العزاب من ناحية، وفئة المطلقين والمطلقات والأرامل من ناحية أخرى لأخبار نواب القوائم الوطنية بنسبة أقل من المعدل الوطني بلغت 1.1 نقطة مئوية، و6.1 نقطة مئوية على التوالي، فيما سجّلت فئة المتزوجين فقط نسبة أعلى من المعدل الوطني بسيط هو 0.8 نقطة مئوية.

* باستثناء فئة الدخل «أقل من 200 دينار» التي جاءت درجة متابعتها لأخبار القوائم الوطنية أقل من المعدل الوطني في المملكـــة بـ 7 نقاط مئوية، فإن درجة متابعة جميع فئات الدخل الأخرى التي تبدأ بفئة 200– 399 ديناراً، وتنتهي

بفئة 1000 دينار فأكثر، قد سـجّلت درجات متابعة متنامية أعلى من المعـدل الوطني، تتراوح ما بين 0.5 إلى 4.2 نقطة مئوية.

* إن الفئات الأدنى متابعة لأخبار نواب القوائم الوطنية بحسب الحالة العملية، هي فئة ربات البيوت، وفئة «لا يعمل ويبحث عن عمل»، وفئة «لا يعمل ولا يبحث عن عمل»، وجاءت درجات متابعتها أقل من المعدل الوطني بفارق ضعيف هو على التوالي: 2.8 و2.6 و0.1 نقطة مئوية. أما الفئتان الأخريان: الطلبة والمتقاعدون، فقد سـجّلا نسباً أعلى من المعدل الوطني بفارق على التوالي: 1.3و6.6 نقطة مئوية.

الجدول (9)

المحتوى الديمغرافي لدرجة متابعة المواطنين لنواب القوائم الوطنية وهي (22.3%)

المؤشر	أقل من المعدل الوطني	أعلى من المعدل الوطني
النوع الاجتماعي	الإناث	الذكور
العمر	18–24 سنة، 30– 39 سنة، 40– 49 سنة	25– 29سنة، 50 سنة فما فوق
التعليم	ثانوي، أقل من ثانوي	أعلى من ثانوي
الحالة الزواجية	أعزب، فئة المطلقين/ المطلقات والأرامل	متزوج
الدخل	أقل من 200 دينار	جميع الفئات الأخرى الأعلى من 200 دينار
الحالة العملية	لا يعمل ويبحث عن عمل، لا يعمل ولا يبحث عن عمل، ربة بيت	يعمل، طالب، متقاعد

رابعاً: مؤشرات الرضا عن أداء المجلس

اشتمل اسـتطلاع الرأي على عدة مؤشرات حول درجة رضا المواطنين عن أداء المجلس، ونتوقف فيما يلي أمام أكثر هذه المؤشرات أهمية من حيث تقييم أداء المجلس، وتتعلق هذه المؤشرات بمدى الإعجاب بأداء النواب، وبالسؤال عن النواب الأكثر بروزاً في وسائل الإعلام، وبذكر أهم القوانين التي أقرها المجلس، هذا فضلاً عن مستوى رضا المواطنين عن حضور النواب للجلسـات العامة تحت القبة، وعن أدائهم التشريعي والرقـابي، وتقييم إقرار المجلس النيابي لعدد من القوانين و الأنظمة، بالإضافة إلى درجة الرضا عن أداء النواب التشريعي والرقابي على الحكومة سـواء أكانوا ضمن الدائرة الانتخابية أم ضمن القوائم الوطنية، ودرجة الرضا عن منح المجلس ثقته بحكومة د. عبد الله النسور، و عن دور

المجلس في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها، أو في معالجة الاحتقانات الداخلية على مستوى الأردن، و في معرفة رأي المستجيبين في درجة الاعتقاد بأن الدبلوماسية الأردنية تلعب دوراً في تحسين العلاقات الأردنية بالدول الأخرى.

1. النواب الأكثر إعجاباً بهم والأكثر بروزاً في الإعلام:

للوقوف على تقييم المواطنين لأعضاء مجلس النواب كأفراد، تم توجيه سؤال للمستجيبين عن أسماء خمسة نواب يعجبهم أداؤهم النيابي، وسؤال آخر عن أكثر خمسة نواب بروزاً في وسائل الإعلام، من وجهة نظرهم، فأفادت النسبة الأكبر التي بلغت أكثر من ربع المستجيبين بقليل (26.1%) حسب ما هو مبين في الجدول رقم (10) بأنها لا ترى أي اعجاب في أداء أي نائب. أما النواب الذي حلّوا في المراكز الأولى من حيث إعجاب المستجيبين بهم بنسبة تفوق 2.0%، فهم على التوالي: رلى الحروب بنسبة 18.1%، زكريا الشيخ بنسبة 13.3%، خليل عطية بنسبة 11.2%، يحيى السعود بنسبة 9.7%، هند الفايز بنسبة 7.2%، محمود الخرابشة بنسبة 6.9%، عسّاف الشوبكي بنسبة 5.9%، عبد الكريم الدغمي بنسبة 5.8%، سعد هايل السرور بنسبة 4.1%، عاطف الطراونة بنسبة 2.2%، وفاء بني مصطفى بنسبة 2.2%، وعدنان العجارمة بنسبة 2.1%.

أما النواب الذين احتلوا المراكز الأولى بنسبة تفوق 2.0%، من حيث أن المستجيبين يرون أنهم الأكثر بروزاً في وسائل الإعلام، فهم: رلى الحروب بنسبة 32.5%، زكريا الشيخ بنسبة 22.7%، يحيى السعود بنسبة 16.8%، خليل عطية بنسبة 8.7%، محمود الخرابشة بنسبة 7.8%، عبد الكريم الدغمي بنسبة 6.8%، سعد هايل السرور، 6.2%، عساف الشوبكي بنسبة 5.3%، هند الفايز بنسبة 4.8%، عاطف الطراونة بنسبة 4.5%. هذا إلى جانب أن 10.0% قالوا إنه لا يوجد أي نائب يمكن أن يكون أكثر بروزاً في وسائل الإعلام، وأن 18.7% قالوا إنهم لا يعرفون أو إنهم غير متأكدين.

يتبين مما سبق أن إجابات المستجيبين عن السؤالين المشار إليهما، قد جاءت متناغمة إلى حدود بعيدة وخاصة فيما يتعلق بالنواب الذين احتلوا المراكز الأولى بنسبة تفوق 2.0%، حيث يتمتع هؤلاء النواب بعدد من الخصائص المشتركة، أهمها؛ الحضور الإعلامي للنائب، أو توليه ئاسة المجلس، أو العضوية المتكررة في عدة مجالس نيابية، فضلاً عن الطابع الجدلي لبعض النواب، دون إغفال دور النائب في المجلس وفي دائرته الانتخابية.

الجدول (10)

النواب الأكثر إعجاباً بهم، والأكثر بروزاً في الإعلام لدى المستجيبين بنسبة تفوق 2.0%

الرقم	اسم النائب	الأكثر إعجاباً	الرقم		الأكثر بروزاً في الإعلام
1	ولا نائب	%26.1	-	ولا نائب	%10.0
2	رلى الحروب	%18.1		رلى الحروب	%32.5
3	زكريا الشيخ	%13.3		زكريا الشيخ	%22.7

الرقم	اسم النائب	الأكثر إعجاباً	الرقم		الأكثر بروزاً في الإعلام
4	خليل عطية	%11.2		يحيى السعود	%16.8
5	يحيى السعود	%09.7		خليل عطية	%08.7
6	هند الفايز	%07.2		محمود الخرابشة	%07.8
7	محمود الخرابشة	%06.9		عبد الكريم الدغمي	%06.8
8	عساف الشوبكي	%05.9		سعد هايل السرور	%06.2
9	عبد الكريم الدغمي	%05.8		عساف الشوبكي	%05.3
10	سعد هايل السرور	%04.1		هند الفايز	%04.8
11	عاطف الطراونة	%2.2		عاطف الطراونة	%04.5
12	وفاء بني مصطفى	%2.2		–	
13	عدنان العجارمة	%2.1		–	

2. أهم القوانين التي أقرها مجلس النواب:

لقد أظهرت نتائج الاستطلاع عدم معرفة نسبة كبيرة من أفراد العينة تصل إلى أكثر من النصف تقريباً (57.4%) بشأن أهم القوانين التي أقرها مجلس النواب الحالي (انظر الجدول 11). ولوحظ من إجابات المستجيبين ذكوراً وإناثاً الذين تصل نسبتهم لنحو 42.6% من إجمالي المستطلعين، أن الذكور ضمن هذه المجموعة هم على الأغلب أكثر اهتماماً بالقوانين ذات البعد الاقتصادي كما هي الحال في قوانين المالكين والمستأجرين والضمان الاجتماعي والموازنة العامة، وحتى النظام الداخلي لمجلس النواب.

الجدول (11)

درجة معرفة المواطنين بأهم القوانين التي أقرها مجلس النواب

التشريعات	المجموع
قانون المالكين والمستاجرين	%17.0
قانون الضمان الاجتماعي	%14.8

التشريعات	المجموع
قانون الموازنة العامة لسنة 2014	%03.7
النظام الداخلي لمجلس النواب	%00.6
تشريعات أخرى	%16.1
لا أعرف/ غير متأكد، أو لم يعط إجابة	%47.8
المجموع	%100.0

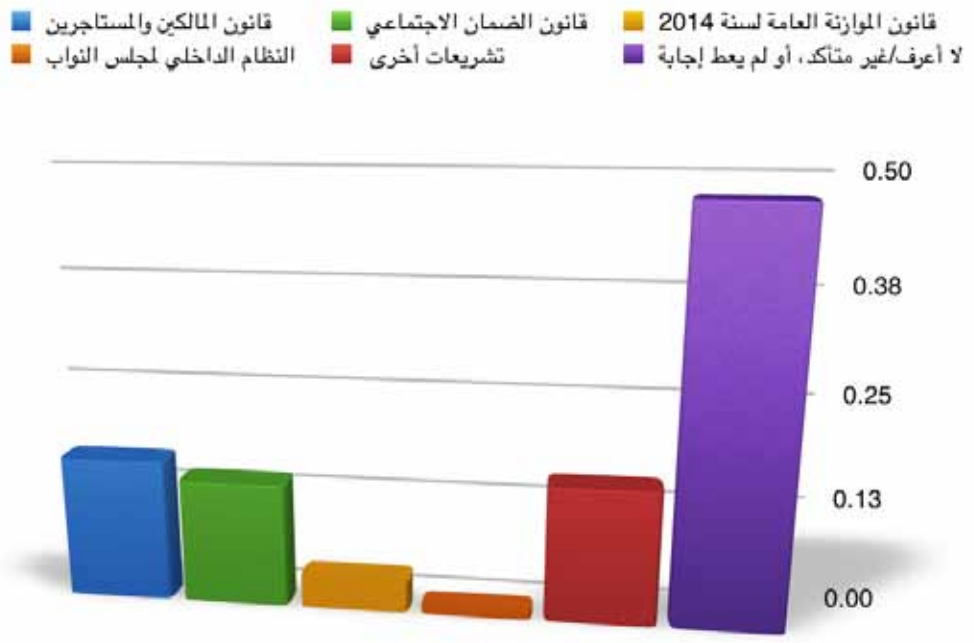

الشكل (4)

درجة معرفة المواطنين بأهم القوانين التي أقرها المجلس

درجة الرضا عن أداء المجلس العام والتشريعي والرقابي وعن حضور النواب للجلسات:

وفي معرض التعرف إلى رضا مجتمع الدراسة حول عدد من المؤشرات الخاصة بمجلس النواب، فقد جاءت النتائج المبينة في الجدول (12) لتؤشر إلى أن الرضا العام عن أداء مجلس النواب قد اقتصر على 29.4%، وأن نسبة الرضا عن مستوى حضور النواب للجلسات العامة تحت القبة قد سجّلت 30.0%، في حين بلغ مؤشر رضا المستجيبين عن الأداء التشريعي لمجلس النواب 30.2%، وبلغ مؤشر الرضا عن الأداء الرقابي لمجلس النواب على الحكومة 30.0%.

الجدول (12)

مؤشرات الرضا عن الأداء النيابي العام، وعن الأداء الرقابي والتشريعي وحضور الجلسات

المؤشر	الرضا العام عن أداء المجلس	الرضا عن مستوى حضور النواب للجلسات العامة	الرضا عن الأداء التشريعي	الرضا عن الأداء الرقابي
ذكر	%27.4	%28.0	%29.1	27.6
أنثى	%31.3	%32.0	%32.4	%32.4
المملكة	%29.4	%30.0	%30.7	%30.0

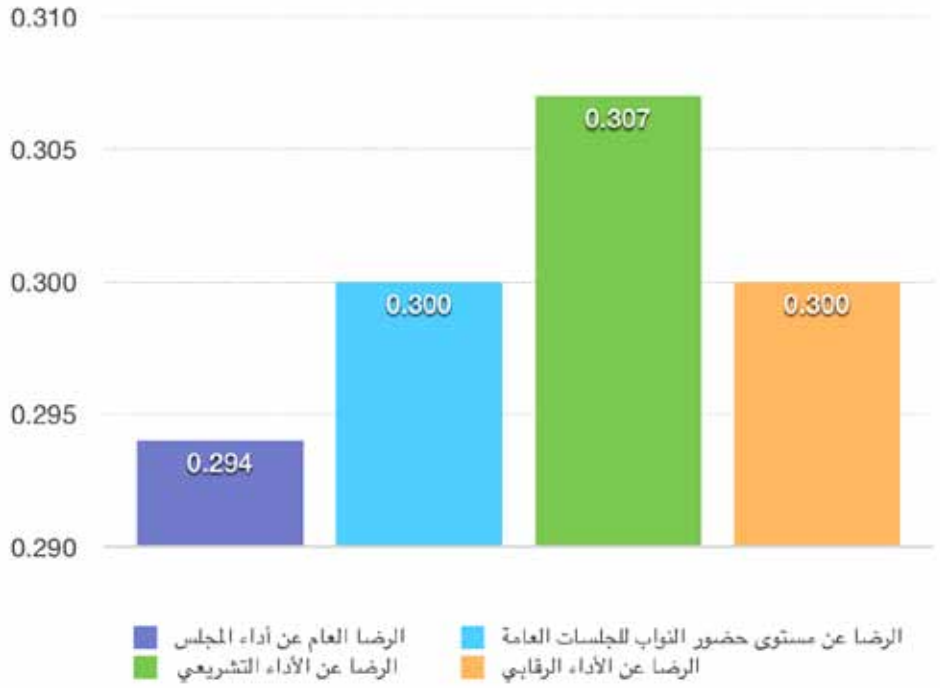

الشكل (5)

مؤشرات الرضا عن الأداء النيابي العام، والأداء الرقابي والتشريعي وحضور الجلسات

3. الرضا عن أداء المرأة في مجلس النواب:

كشفت الدراسة بأن مؤشر الرضا عن أداء المرأة في مجلس النواب الحالي، قد جاء أفضل من مؤشر الرضا العام عن أداء مجلس النواب، بفارق 11 نقطة. وبالرغم من أن رضا الأردنيين عن أداء المرأة في مجلس النواب قد جاء أقل من المتوسط (40.6%) إلا أن المؤشر يدل على وجود تفاؤل أكبر لدى الاردنيين بأداء المرأة في مجلس النواب بالمقارنة مع أداء مجلس النواب ككل.

4. تقييم أداء نواب الدائرة الانتخابية في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للدائرة:

بينت الدراسة أن رضا المواطنين عن أداء نواب الدائرة الانتخابية في معالجة المشكلات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للدائرة ضعيف، حيث بلغ هذا المؤشر ما نسبته 31.6%. كما أنه لم يلاحظ أية فروق إحصائية ذات دلالة فيما بين أقاليم الشمال والوسط والجنوب. غير أن النتائج على مستوى المحافظات، أبرزت وجود فارق إيجابي مرتفع نسبياً في أرقام محافظة العقبة قدره 8%، وفارق سلبي مرتفع أيضاً في أرقام محافظة عجلون قدره 8.2%، وكذلك في أرقام محافظة جرش قدره 6.6%، ومحافظة معان قدره 4.7%.

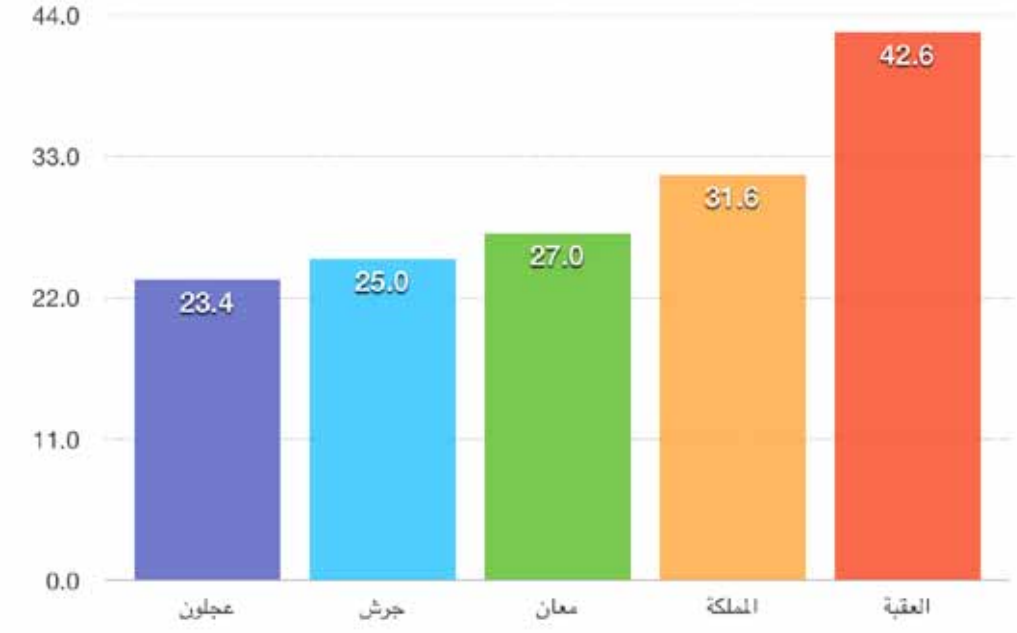

الشكل (6)

مؤشر التقييم لأداء نواب الدائرة الانتخابية في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للدائرة

5. دور مجلس النواب في ضبط الإنفاق الحكومي العام:

لتقييم أداء النواب في ضبط الانفاق الحكومي العام، تم توجيه سؤال للمستجيبين حول مدى معرفتهم بقيام مجلس النواب بدوره في ضبط الانفاق الحكومي العام، فكان المؤشر ضعيفاً جداً، حيث بلغت قيمة المؤشر 21.5%، ما يعني أن دور مجلس النواب في مراقبة وضبط الانفاق الحكومي لم يكن مقنعاً لما يزيد على ثلاثة أرباع المواطنين، وبالتالي سجل نسبة رضا منخفضة جداً. هذا فضلاً عن أنه لم تكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين النتائج التي سجّلتها الأقاليم الثلاثة. وحتى على مستوى المحافظات، فإن الفروق عن الرقم الوطني جائات جميعها ضعيفة، سواء جاءت أكبر من المعدل الوطني أم أقل منه، باستثناء محافظة البلقاء التي سجّلت معدل رضا أعلى من المعدل الوطني بنسبة 4.1%.

6. درجة الرضا عن منح مجلس النواب الثقة لحكومة د. عبدالله النسور

بينت نتائج الدراسة أن حوالي ثلث الأردنيين فقط كانوا راضين عن منح مجلس النواب الثقة لحكومة د. عبدالله النسور، حيث بلغ المؤشر 32.8%، ما يعني أن أكثر من ثلثي الأردنيين غير راضين عن منح الثقة لحكومة د. عبدالله النسور. وقد لوحظ أن تقييم المستجيبين لدرجة الرضا عن منح مجلس النواب الثقة لحكومة د. عبدالله النسور على مستوى الأقاليم الثلاثة لم يظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية، وإن كان المؤشر في إقليم الوسط أعلى بشكل طفيف من إقليمي الشمال والجنوب (أعلى بنسبة 0.9% عن المعدل الوطني).

أما فيما يخص مؤشر الرضا على صعيد المحافظات، فقد سجّلت محافظات معان والعقبة وعجلون أعلى مستويات الرضا، حيث تجاوزت المعدل الوطني بنسب 8.9%، 4.4%، و3.7% على التوالي. في حين اقتصرت الزيادة في مؤشر محافظة البلقاء على 2.9%. في المقابل، فإن محافظات مادبا والطفيلة والكرك، سجّلت معدلات رضا أقل من المعدل الوطني بنسب 10.1%، 7.0%، و6.6% على التوالي.

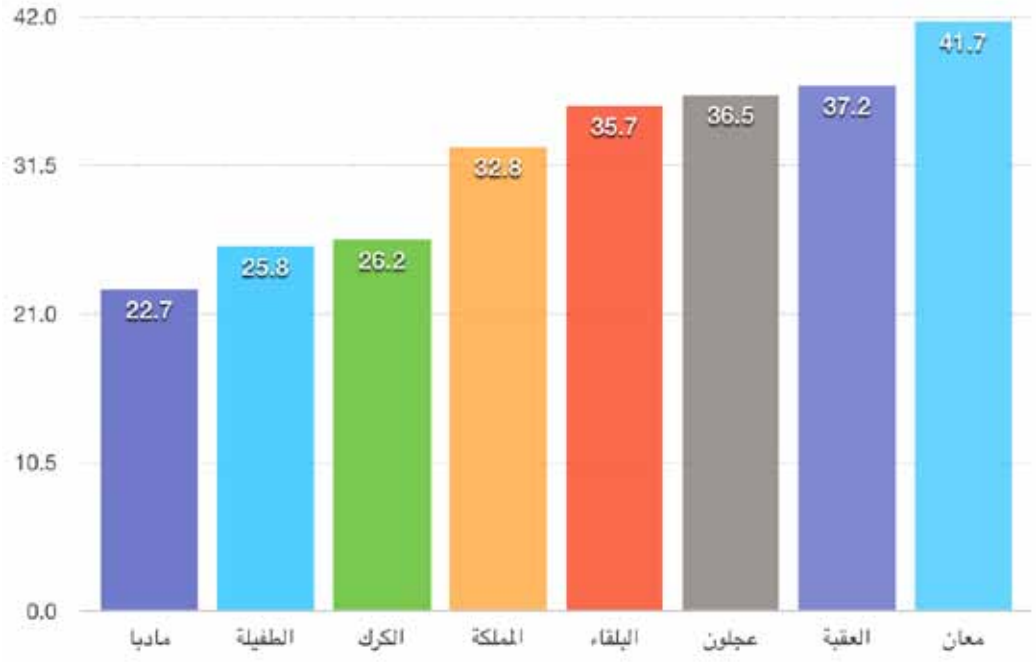

الشكل (7)

مؤشر درجة الرضا عن منح مجلس النواب الثقة لحكومة د. عبدالله النسور

7. درجة الرضا عن دور مجلس النواب في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها

لقياس درجة رضا المواطنين عن دور مجلس النواب في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها، تم توجيه سؤال للمستجيبين حول مدى رضاهم عن دور مجلس النواب مجال صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها، فسجّل مؤشر الرضا نسبة تتجاوز الثلث، وتحديداً 37.9%.

أما على مستوى الاقاليم، فقد سجّل إقليم الوسط فقط زيادة ملحوظة عن المعدل الوطني قدرها 5.2%، فيما جاءت نتيجة إقليمي الشمال والجنوب أقل من المعدل الوطني لكن بفارق طفيف لا يذكر. وفيما يخص مؤشر الرضا على صعيد المحافظات، فإن أبعد النتائج عن المعدل الوطني، سـجّلتها محافظة إربد بزيادة قدرها 8.4%، تلتها محافظة العقبة بزيادة قدرها 6.1%. وفي المقابل سجّلت محافظة الزرقاء نتيجة تقل عن المعدل الوطني بنسبة 4.6%.

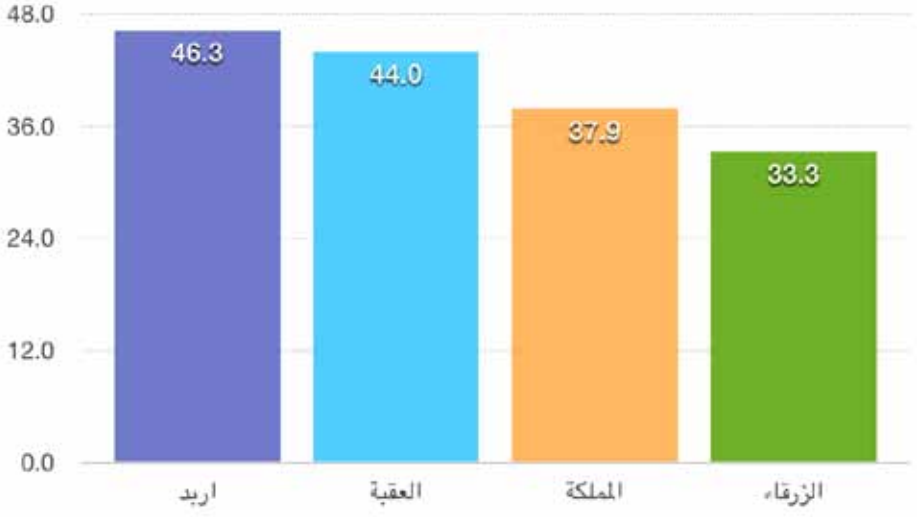

الشكل (8)

مؤشر درجة الرضا عن دور مجلس النواب في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها

8. درجة الرضا عن دور مجلس النواب في معالجة الاحتقانات الداخلية في الأردن

سجّل مؤشر درجة رضا الأفراد المستجيبين عن دور مجلس النواب في معالجة الاحتقانات الداخلية في المملكة، نسبة تزيد على الثلث بشـكل طفيف، وهي تحديداً 34.5%. أما درجة الرضا على مسـتوى الأقاليم، فقد انفرد إقليم الوسط في الابتعاد عن المعدل الوطني بزيادة ملحوظة قدرها 4.5%، في حين جاءت نتائج إقليمي الشـمال والوسـط بأدنى من المعدل الوطنـي، لكنها قريبة جداً منه. وفيما يخص مؤشر الرضا على مسـتوى المحافظات، فقد سـجّلت محافظتا إربد والزرقـاء فقط فروقاً ملحوظة عن المعدل الوطني لكن باتجاهين مختلفين؛ ففيـما زادت محافظة إربد على المعدل الوطني بنسبة 6.6%، فإن محافظة الزرقاء قد جاءت بأقل من المعدل الوطني بنسبة 5.7%.

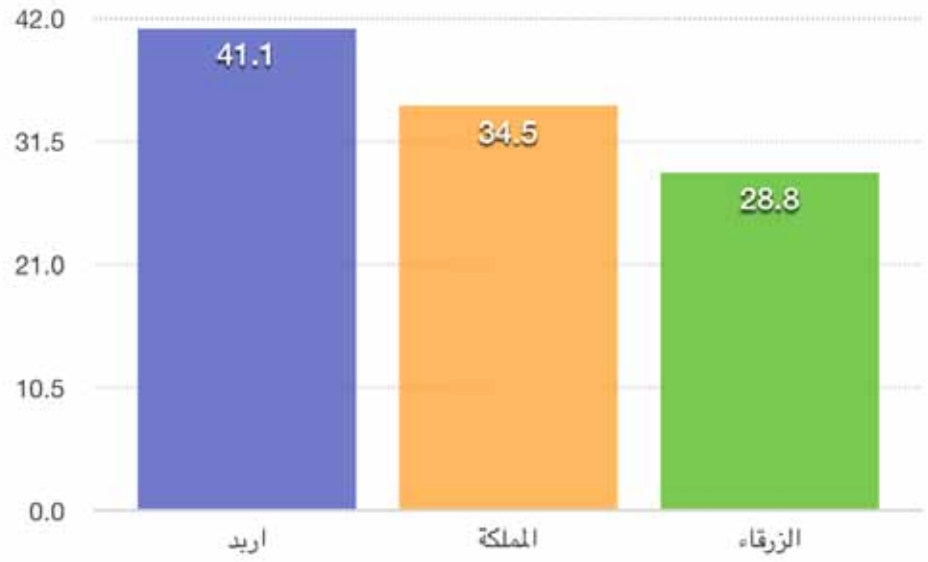

الشكل (9)

مؤشر درجة الرضا عن دور مجلس النواب في معالجة الاحتقانات الداخلية في الأردن

9. درجة الاعتقاد بأن الدبلوماسية البرلمانية الأردنية تلعب دوراً في تحسين العلاقات الأردنية بالدول الأخرى

استهدف هذا المؤشر التعرف إلى تقييم المواطنين لدرجة الاعتقاد بأن الدبلوماسية البرلمانية الأردنية يمكن أن تلعب دوراً في تحسين العلاقات الأردنية بالدول الأخرى، وجاءت النتيجة قريبة من النصف، وتحديداً بنسبة48.8%. أما بخصوص النتيجة على مستوى الأقاليم، فقد سجّل إقليم الوسط فقط نتيجة لافتة بزيادة 4.3% عن المعدل الوطني على صعيد المملكة.

وفيما يخص نتيجة هذا المؤشر على صعيد المحافظات، فقد سجّلت محافظة مادبا زيادة كبيرة عن المعدل الوطني قدرها 13.7نقطة مئوية.، تلتها محافظة إربد بزيادة قدرها 6.1%. وفي المقابل، فقد سجّلت محافظات الكرك والبلقاء والزرقاء أرقاماً ملحوظة بأقل من المعدل على مستوى المملكة، هي: 5.4%، 4.7%، 4.0% على التوالي.

10. التوصيات:

- دعوة مجلس النواب للإرتقاء بدوره الرقابي على الإنفاق الحكومي العام.
- ضرورة تواصل النواب بشكل منتظم مع دوائرهم الانتخابية للوقوف على أهم المشاكل التي تعاني منها فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والسعي لإيجاد أو اقتراح الحلول المناسبة لها.
- دعوة مجلس النواب لتعزيز دوره في معالجة الاحتقانات الداخلية، والسعي بالتعاون مع الحكومة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الاحتقانات وللعنف المجتمعي عموماً.

- دعوة مجلس النواب لتفعيل دوره على صعيد الدبلوماسية البرلمانية في تحسين وتعزيز علاقات المملكة بالدول الأخرى.
- تحسين دور مجلس النواب في صنع السياسة الخارجية والرقابة عليها.
- التأكيد على أهمية أن يعرف مجلس النواب بالتشريعات التي يقرها.
- دعوة النواب للاهتمام أكبر بعلاقتهم بوسائل الإعلام لأنه يلعب في المحصلة دوراً مهماً في بناء صورة النائب لدى الرأي العام.

خامساً: تواصل المواطن بالنائب ومجلس النواب

يهدف هذا القسم إلى معرفة درجة متابعة الأردنيين لأعمال مجلس النواب، و معرفة أسباب عدم المتابعة، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم الوسائل الإعلامية التي يتابعون من خلالها أعمال مجلس النواب، ودرجة تقييمهم لتواصل النواب مع المواطنين، و مدى تواصلهم مع النواب و الكيفية التي يتواصلون بها معهم.

كذلك، يسعى هذا القسم للوقوف على مدى معرفة المواطنين للمادة التي تنص على أن النظام الداخلي للمجلس قد كفل الحق للمواطنين بمخاطبة المجلس والتقدم بأية مقترحات أو شكاوى له، سواء من خلال السماع بهذه المادة أو قراءة أي شيء عنها، و ما إذا تم استخدام هذا الحق بمخاطبة مجلس النواب بأية مقترحات أو شكاوى، وفيما إذا تمت استجابة المجلس لها.

1. متابعة المواطنين لأعمال مجلس النواب

بينت الدراسة على صعيد مؤشر متابعة المواطنين لأعمال المجلس، بأن أقل من ثلث المواطنين بقليل، وتحديداً بنسبة 31.1% يتابعون أعمال مجلس النواب، في حين أن نسبة الذين لا يتابعون أعمال المجلس على الإطلاق هي 37.2%. أما الأسباب التي أبداها غير المتابعين لأعمال المجلس، فقد جاءت على النحو التالي:

- لست مهتماً بمجلس النواب: 51.7%.
- لا فائدة من متابعة أعمال مجلس النواب: 42.1%.
- عدم وجود وقت لدي لمتابعة أعمال مجلس النواب: 6.2%.

وفيما يخص نتائج مؤشر متابعة المواطنين لأعمال مجلس النواب على مستوى الأقاليم، فقد لوحظ أن إقليم الجنوب فقط قد سجّل نسبة متابعة ملحوظة لأعمال مجلس النواب، تزيد على الر قم الوطني على صعيد المملكة بمقدار 7.6%. أما على مستوى المحافظات، فقد سجّلت محافظات مادبا والعقبة والكرك وجرش والطفيلة أرقاماً تجاوزت المعدل

الوطني بنسب لافتة، هي: 14.3%، 10.2%، 9.6%، 8.9%، 5.3%. في حين لم تسجل أي محافظة أخرى نتيجة ذات دلالة، سواء جاءت أقل من المعدل الوطني أم أكثر .

- **وسائل متابعة المواطنين لأعمال مجلس النواب:**

لقد تم توجيه سؤال لمن أفادوا بأنهم يتابعون أعمال مجلس النواب، عن الوسائل التي يتابعون من خلالها أعمال مجلس النواب، فاظهرت النتائج أن 50.2% منهم يتابعونها من خلال التلفزيون الأردني، يليه القنوات الفضائية المحلية بنسبة 25.5%، ثم الصحف المحلية والمواقع الإخبارية الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي بنسب 7.7%، و7.2%، و5.5% على التوالي. وحلّت المحطات الإذاعية بمرتبة متأخرة بنسبة 1.1% سبقها تداول المعلومات بين الناس من أصدقاء وأهل واقارب وجيران بنسبة 2.2%.

2. تواصل النواب مع المواطنين

بيّن مؤشر تواصل النواب مع المواطنين أن تواصل النواب مع المواطنين قد سجّل نسبة لم تتجاوز الثلث (33.1%). كما بينت النتائج أنه ليس هناك فروق تذكر فيما بين تواصل النواب مع المواطنين على صعيد الأقاليم الثلاثة، في حين أن نتائج المحافظات، أظهرت تفاوتات كبيرة تجاوزت المعدل الوطني على صعيد المملكة، في محافظات مادبا والعقبة والكرك وجرش والطفيلة بنسب: 14.3%، 10.2%، 9.6%، 8.9%، و5.3% على التوالي.

الشكل (10)

مؤشر تواصل النواب مع المواطنين

3. تواصل المواطنين مع النواب

بيّن مؤشر تواصل المواطنين مع نواب المجلس السابع عشر، وجود ضعف في التواصل، حيث أفاد ما يقارب «مواطن واحد» فقط من أصل 10 مواطنين بنسبة 12.6%، بأنه يتواصل مع نائب من دائرته الانتخابية، في حين يتواصل ما نسبته

1.7% فقط من المواطنين مع نواب من غير دوائرهم الانتخابية. وفي المقابل، بلغت نسبة المواطنين الذين لا يتواصلون مع النواب 85.7%.

الشكل (11)

مؤشر تواصل المواطنين مع النواب

وفيما يخص تواصل المواطنين مع النواب على مستوى الأقاليم الثلاثة، فقد سجّل إقليم الجنوب فقط نتيجة ملحوظة بزيادة ما نسبته 3.7% عن المعدل الوطني فيما يخص التواصل مع نائب الدائرة الانتخابية، في حين لم يُظهر مؤشر التواصل مع نائب من غير الدائرة الانتخابية فروقاً تذكر. كما سجّل إقليم الجنوب فقط فرقاً ملحوظاً سالباً قدره 4.3%، مقارنة مع المعدل الوطني فيما يخص المواطنين الذين لا يتواصلون مع النواب.

وسئل المستجيبون الذين يتواصلون مع نواب من دوائرهم الانتخابية عن كيفية تواصلهم مع النواب؟ فأفاد 65% منهم، بأن وسائل اتصالهم تتم عن طريق لقائهم في مناسبات اجتماعية، في حين ذكر 41.3% من هؤلاء بأنهم يزورون النواب في منازلهم، أو عن طريق لقائهم في مكاتبهم (36.1%)، بينما أفاد 12.1% من هؤلاء أنهم يتواصلون مع نواب من دوائرهم الانتخابية من خلال اجتماعات عامة ينظمها النواب أنفسهم.

ولدى توجيه سؤال للمستطلعين حول مدى معرفتهم بأن النظام الداخلي لمجلس النواب (انظر الجدول 13)، قد كفل الحق للمواطنين بمخاطبة المجلس والتقدم بأية مقترحات أو شكاوى له، أفاد 19.1% منهم فقط بأنهم سمعوا أو قرأوا أي شيء عن هذا الموضوع. وأفاد 2.7% فقط من هؤلاء بأنه سبق لهم أن استخدموا هذا الحق بمخاطبة مجلس

النواب وتقدموا بمقترحات أو شـكاوى له. كما أفاد ما نسبته 14.7% ممن اسـتخدموا هذا الحق بأن مجلس النواب قد أجاب على مقترحاتهم أو الشكاوى التي تقدموا بها.

الجدول (13)

مؤشر درجة معرفة المواطنين بحقهم في مخاطبة مجلس النواب وما إذا استخدموا هذا الحق واستجيب لهم

	هل سمعت عن المادة التي تكفل للمواطنين الحق بمخاطبة المجلس للتقدم بالشكاوى	هل استخدمت هذا الحق بمخاطبة المجلس والتقدم بمقترحات أو شكاوى	هل تم الاستجابة من قبل مجلس النواب لمقترحاتك أو الشكاوى التي قدمتها
نعم	343	49	7
لا	1457	1751	42

سادساً: مجلس النواب والمشاكل التي تواجه المواطن

في هذا القسـم، تم توجيه عدد من الأسـئلة بهدف معرفة أهم المشـاكل والقضايا التي تواجه المواطن الأردني على الصعيد الداخلي والخارجي، وكيف يقيم المواطن أداء مجلس النواب الحالي في معالجة هذه المشاكل والقضايا، ومدى قيام مجلس النواب في التعبير عن قضايا المواطنين.

فعلى الصعيد الداخلي، أفاد أكثر من نصف المستجيبين وتحديداً بنسبة 54.2%، بأن أهم المشاكل أو القضايا التي تواجه المواطن لدى تنفيذ الاسـتطلاع، تتركز في ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وجاءت البطالة بالمرتبة الثانية بنسبة 16.9%، والفقر بالمرتبة الثالثة بنسـبة 15.7%، فيما حلّ الفساد والترهل الإداري والواسطة في المرتبة الرابعة بنسبة 5.9%، وحلّ على التوالي في المراتب اللاحقة، الأمن والاسـتقرار، ووجود اللاجئين السوريين والجنسيات الأخرى، ثم قضايا تطوير الأداء الحكومي، لكن بنسب ضعيفة تراوحت بين 1- 2%فقط.

أما فيما يخص مؤشر معالجة المجلس النيابي لهذه المشـاكل، فقد أفاد ما مجموعه 83.2% من المسـتجيبين بأنها ضعيفة جداً أو ضعيفة. ورأى ما مجموعه 15.6% من المستجيبين بأن معالجة المجلس النيابي لهذه المشاكل جيدة جداً أو جيدة أو متوسطة.

وعلى الصعيد الخارجي، رأى نحو 66% من المسـتجيبين، أن المشاكل تنصب بدرجة أساسية على الوضع في سوريا، وحلّت القضية الفلسـطينية وممارسات إسرائيل تجاه الأردن، بالمرتبة الثانية بنسبة 15.3%، في حين رأت ما نسبته 7.7% بعدم وجود أي مشاكل على الصعيد الخارجي، وأفادت نسبة مماثلة تقريباً بأنها لا تعرف.

وحول معالجة مجلس النواب لهذه المشاكل الخارجية، أفاد ما مجموعه 76.4% من المستجيبين، بأنها ضعيفة إلى ضعيفة جداً، بينما رأى أقل من ربع المستجيبين بنسبة 22.2% بأن معالجة المجلس لهذه المشكلات تتراوح ما بين متوسطة وجيدة وجيدة جداً.

كذلك ترى نسبة تصل إلى الثلث تقريباً (32.4%) من المستجيبين أن مجلس النواب الحالي قد قام بالتعبير عن قضايا المواطنين، و رأى نحو 34% أن الحكومة تستجيب لقرارات مجلس النواب وتوجهاته.

سابعاً: علاقة الحكومة بمجلس النواب

و لدى توجيه سؤال مفتوح للمستطلعين حول «ما الذي يحدد شكل وطبيعة العلاقة بين النائب والحكومة؟»، أفاد أكثر من النصف بنسبة 58.7% بأنها المصلحة الشخصية للنائب، وحدّدها 21% بأنها المصلحة الوطنية، و12.1% بأنها مصالح الدائرة الانتخابية، في حين قال 7.9% إنهم لا يعرفون شكل وطبيعة هذه العلاقة بين النائب والحكومة.

وحول تعرض النواب لضغوطات أو إغراءات حكومية لتغيير مواقفهم من القضايا المختلفة، رأى 62.4% ذلك. و قد أخذت أشكال الضغوطات أو الاغراءات الترتيب المبين في الجدول (14) بحسب المستطلعين:

الجدول (14)

أشكال الإغراءات والضغوط الحكومية على النواب لتغيير مواقفهم كما يراها المستطلعون

الإغراءات الحكومية	%		الضغوطات الحكومية	%
الهبات المالية	%48.4		حجب الهبات المالية	%27.4
التعيينات والوظائف	%32.2		حجب التعيينات والوظائف	%30.1
منحهم إعفاءات جمركية	%08.9		عدم منحهم إعفاءات جمركية	%07.6
منحهم مقاعد جامعية	%06.9		عدم منحهم مقاعد جامعية	%04.9

وحول اعتقاد المستجيبين بمدى تأثير هذه الضغوطات والإغراءات التي يتعرض لها النواب من الحكومة على أدائهم ومواقفهم وهل هذا التأثير كان بشكل إيجابي أم سلبي، أفاد 10.5% بأن هذا التأثير كان بشكل إيجابي، بينما أفاد أكثر من النصف بنسبة 53.7% بأن هذا التأثير كان بشكل سلبي، في حين أفاد 3.0% منهم فقط بأن هذا التأثير لم يؤثر على الإطلاق.

ثامناً: تأثير مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات على أداء مجلس النواب

تم توجيه سؤال حول تأثير مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات النيابية على أداء مجلس النواب، و ما إذا كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً، وإلى أي درجة. فأفاد 14.2% من المستجيبين بأن هذا التأثير كان بشكل إيجابي، مقابل 38.7%

من المستجيبين، أفادوا بأن هذا التأثير كان بشكل سلبي. في حين رأى 35.9% من المستجيبين بأنه لا يوجد تأثير على الإطلاق لهذه المقاطعة. عدا عن ذلك، ذكر 10.8% من المستجيبين بأنهم لا يعرفون ما إذا كان لمقاطعة الجبهة للانتخابات أثر على أداء مجلس النواب .

وفي تتبع النتائج على مستوى الأقاليم، تبين أن إقليم الجنوب فقط سجّل نتيجة ملحوظة، تزيد على المعدل الوطني بنسبة 6.2% فيما يخص الذين قالوا إن الأثر كان إيجابياً، بينما لم تكن هناك فروق ملحوظة للذين قالوا إن أثر المقاطعة كان سلبياً، وكذلك فيما يخص الذين قالوا إنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك أثر أم لا.

أما على صعيد المحافظات (انظر الجدول رقم 15)، ففيما يتعلق بمن أفادوا بأن أثر المقاطعة إيجابي، فقد سجلت محافظات المفرق وعجلون في الشمال، ومحافظات الطفيلة والكرك والعقبة في الجنوب، فروقاً ملحوظة عن المعدل الوطني، لكن المحافظة الأبعد هي الطفيلة بزيادة قدرها 18.5%.

الجدول (15)

تأثير مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات على أداء مجلس النواب حسب المحافظة

المحافظة	إيجابي	سلبي	لم يؤثر على الإطلاق	لا أعرف	المجموع
العاصمة	14.9	40.5	30.0	14.6	100.0
البلقاء	15.8	29.1	48.5	6.7	100.0
الزرقاء	12.2	42.4	39.3	6.2	100.0
مادبا	11.6	42.5	39.7	6.2	100.0
اربد	13.7	35.7	38.7	12.0	100.0
المفرق	8.5	34.6	45.8	11.0	100.0
جرش	12.3	41.8	42.7	3.2	100.0
عجلون	5.0	29.6	58.6	6.8	100.0
الكرك	13.3	48.4	29.8	7.8	100.0
الطفيلة	32.7	32.8	25.4	9.1	100.0
معان	24.8	23.9	29.0	22.3	100.0
العقبة	22.5	37.5	30.0	10.0	100.0
المملكة	14.2	38.7	35.9	11.2	100.0

وفيما يتعلق بمن أفادوا بأن أثر المقاطعة كان سـلبياً، سجّلت محافظات البلقاء والزرقاء في الوسط، والمفرق وعجلون في الشمال، والكرك والطفيلة ومعان في الجنوب، فروقاً ملحوظة عن المعدل الوطني ، لكن أبعدها هي محافظة معان التي جاءت نتيجتها أقل من معدل المملكة بـ 14.8%.

وبخصوص من أفادوا بأنه لا يوجد أثر على الإطلاق للمقاطعة، سـجّلت معظـم المحافظات فروقاً ملحوظة عن معدل المملكة، لكـن أبعدها عن المعدل هي محافظة عجلون بزيادة قدرهـا 22.7%. أما بخصوص من أفادوا بأنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك أثر للمقاطعة أم لا، فقد سجّلت محافظات البلقاء والزرقاء ومادبا في الوسط، وجرش وعجلون في الشمال، ومعان في الجنوب فروقاً ملحوظة عن المعدل الوطني، لكن أبعدها هي محافظة معان بزيادة قدرها 11.1%.

مجلس النواب الـ17
استعادة الثقة واستنهاض الدور

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

Amman Office
7, Hafa St. Jabal El-Husein
P.O Box: 213566 Amman (11121)
Tel : +962 6 5633080
Fax : +962 6 5674868
amman@alqudscenter.org

Beirut Office
Hamra St. Mizan Building. F6
P.O.Box: 113-6684
Tel : +961 1 750282
Fax : +961 1 750281
beirut@alqudscenter.org

www.alqudscenter.org